أثر الحدود
والمصطلحات النحوية
في تسمية المؤلفات
كتاب (سر صناعة الإعراب) لابن جني
أنموذجًا

بحث مشترك

إعداد:

د. عائدة بنت سعيد البصلة

أستاذ النحو والصرف المشارك

د. غالية بنت عبد العزيز المسند

أستاذ النحو والصرف المساعد

قسم اللغة العربية

كلية الآداب

جامعة الأميرة نورة

مقدمة:

إن العلوم مهما اختلفت أنواعها، وتباينت فنونها وفروعها، فأعلاها درجة، وأعظمها مكانة، علوم العربية؛ لأنها تلك العلوم التي خدمت كتاب اللَّه ﷻ، فقد انبرى العلماء لخدمته، والتأليف والتصنيف في لغته؛ فكانت علوم العربية (لغة، نحواً، صرفاً، أدباً) خادمة لهذا الكتاب الجليل.

ولقد كثرت التصنيفات والتآليف في هذه العلوم، واختلفت المسميات، وكلها تدور في فلك واحد.

ولقد اطلعنا على معظم كتب النحو التي ألفت في لغتنا العربية، فوجدنا مصطلحاتها عديدة ومتباينة، والحدود فيها غير دقيقة، وغير موحدة، فغالباً ما تدور حول فكرة واحدة، لكن الألفاظ فيها تتباين وتختلف.

وعندما قرأنا كتاب (سر صناعة الإعراب) بتحقيق د. هنداوي، لفت نظرنا التباين الواضح في فهم مراد ابن جني من اسم كتابه (سر صناعة الإعراب)؛ فقد انقسم العلماء المحدثون إلى فريقين: الأول أيّد أن مراده بالإعراب النحو، والثاني وعليه د. هنداوي يرى أن المراد بالإعراب الصرف أو التصريف(١).

لذا كان الهدف من هذا البحث إيضاح بعض الحدود والمصطلحات التي بنى عليها العلماء آراءهم، وتحديد المراد فيها بدقة؛ ليكون هذا البحث نواة لمعجم دقيق في الحدود والمصطلحات النحوية والصرفية، ثم تليها معاجم أخرى لمصطلحات علوم العربية وحدودها، وخصوصاً أن بعض

---

(١) انظر: مقدمة كتاب (سر صناعة الإعراب) ١٨-٢٥، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٧٢

المصطلحات تكون للشيء نفسه، لكنها تختلف في مدلولاتها بين علماء النحو والصرف والبلاغة واللغة، وهذا مما يرهق الباحثين والباحثات[١].

لذا حاولنا في هذا البحث بعد المقدمة فتح باب الدراسة في علم المصطلح الخاص بالنحو والصرف والإعراب، وكذلك حاولنا رفع الستار عن بعض الغموض الذي يكتنف المسميات والحدود في العربية.

ولقد جاء هذا البحث في فصلين:

الأول: أبرز وأهم الحدود والمصطلحات التي أطلقها العلماء على الحد والعلم، و(النحو والإعراب والتصريف) وعلاقة النحو بالتصريف، ومعنى الصناعة.

---

(١) قال أبو حيان في بداية التذييل والتكميل: «ذكر المصنف باب شرح الكلمة، ولم يذكر باب حدّ الكلمة؛ لأن الحد للشيء عسير الوجود، فعدل عن لفظ (حدّ) إلى لفظ (شرح)، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه» ١٣/١.

وقال عن كتب النحو والتأليف فيها وقلة الوقوف على تعريفه ووضع حدّ له: «وقد كَثُر ما صنَّف الناس من الكتب في هذا العلم، وما تعرَّض أحد منهم لحدِّه إلا القليل» ١/ ١٣.

ولقد وضح أبو حيان مجموعة من الضوابط عند وضع الحدود. راجع ١/ ١٥- ١٩.

وانظر أيضاً: اعتراضات الشراح على حدود المصنفين في مصنفاتهم، راجع: شرح الشافية للرضي ٢/١، واعتراضه على حد التصريف ١/ ١٥- ١٦، ومجموعة الشافية في علمي الصرف والخط: ١/ ٩- ١٠، ٤/٢-٥، واعتراض الشراح على الحدود فيهما، وحاشية الصبان: ٢٢/١.

الثاني: كشف السر الذي أشار إليه ابن جني في:(سر صناعة الإعراب).

الفصل الأول: أبرز المصطلحات التي أطلقها العلماء على (علم النحو والصرف)

لقد بدأ التأليف في (علم النحو و الصرف) بداية مختلفة عن العلوم الأخرى، فقد بدأ مكتملاً مبهراً في تأليف سيبويه لكتابه المأخوذ عن الخليل(*).

هذا التأليف الذي جمع العلم كله بين دفتيه، شغل العلماء بعده، محاولين مجاراته أو شرحه بشكل مختلف.

وقد أدَّى نضوج التأليف العلمي المبكر عند العلماء الأوائل إلى جعل التدقيق في المصطلحات وتناولها ليس مهماً أو جاذباً للوقوف عليها؛ بل تكفي الإشارات المتفرقة هنا أو هناك عند العلماء.

ولعل أبرز ما يَهُمنا الوقوف عليه هو حدود ومصطلحات هذا العلم في تناول العلماء.

وأبرز المصطلحات هي:

علم العربية، علم النحو، علم الإعراب، علم الصرف (التصريف)، علم النحو والصرف وعلاقتهما، صناعة النحو.

أولاً تعريف الحد والمعرِّف:

قال الفاكهي: «اعلم أن الحدَّ والمعرِّف في عُرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمىً واحد، وهو ما يميز الشيء عن جميع ما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود، فلا يخرج عنه شيء

(*) يعتبر (عرفا) كتاب سيبويه، الممثل الأول لهذا العلم، وإن سبقه غيره.

منهما مانعاً من دخول غيرها فيه»(١).

فالحد عندهم له ضوابط، فلابد أن يكون جامعاً؛ لذا كثرت اعتراضات الشراح على أصحاب المصنفات، وكثيراً ما تكلفوا في نقد حدودهم والاعتراض على تعريفاتهم(٢).

ثانياً: علم العربية:

العلم: هو الموضوع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه(٣)؛ فهو يدل على معنى دلالة تتضمن الإشارة إليه على وجه الإفراد والاستبداد(٤)(*).

ولا يمكن حد نوعٍ من العلم إلا باعتبار متعلقاته التي يبحث في ذلك العلم عنها(٥).

أما عن (علم العربية) فقد كان القدماء يعبرون بهذا المصطلح

---

(١) شرح الحدود: ٤٩.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٢، وحاشية الصبان:١٦/١، ٢٢/١.

(٣) انظر: التخمير ١/ ١٦١.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٨٢.

(*) أما تعريف الفن فهو: «أحد الأمور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها، ومنها: موضوعه وغايته وفائدته، فموضوع هذا الفن الكلمات العربية، من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء، وغايته: الاستعانة على فهم كلام اللَّه ورسوله والاحتراز عن الخطأ». حاشية الصبان ١/ ١٥.

(٥) انظر: مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط ٢/ ٤، (مناهج الكافية للأنصاري)، وانظر كلام المحققين كشرح الشافية للرضي ١/ ٢ هامش ١.

قاصدين بالعربية (اللغة)، وإن كانت أعم، يقول صاحب شرح المفصل: «والمراد بالعربية اللغة، وإن كانت العربية أعم من اللغة؛ لأن اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب، والعربية تقع على المفرد و المركب»[١].

ثالثاً: علم النحو:

النحو لغة: القصد[٢].

والظاهر أنه اصطلاح منقول من هذا المعنى اللغوي، وإطلاقه عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، فالنحو إذا بمعنى المنحو، أي المقصود. وخص به هذا العلم وإن كان كل علم منحواً، كاختصاص الأحكام الشرعية بالفقه، وسبب تسميته بذلك قول علي ﷺ :« انح هذا النحو» سمي بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له[٣].

وقد عرّف العلماء علم النحو اصطلاحاً: بأنه صناعة علمية يَنُظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ،ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى[٤].

ولقد عرفه المتقدمون، فقد فقال ابن السراج: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه

---

(١) شرح المفصل: ١/٤، وانظر: النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف: ٣٧.

(٢) انظر: التهذيب والصحاح واللسان: (ن.ح.و)، والكليات ٩١٣، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ٥١-٥٣.

(٣) شرح الحدود النحوية ٢٣١-٢٣٣.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ١/١٣-١٤.

من استقراء كلام العرب...»[١].

وقال ابن جني: «هو: انتحاء سمت العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة... ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة»[٢].

وقال الفارسي: «النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب»[٣].

وقال صاحب البسيط: «النحو: هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم[*] **ومدلولاتها»**[٤].

وقال ابن هشام الخضراوي: « النحو: علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»[٥].

---

(١) الأصول: ٣٧/١، وانظر:الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٩١، فقد تقدم كلامه عن الإعراب.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٤.

(٣) التكملة: ١٦٣.

(*) الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد. شرح الرضي على الكافية١ /١٩، والكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم. شرح الرضي على الكافية: ٣١/١. وراجع في ذلك أيضاً: شرح الحدود النحوية: ٢٣٥- ٢٤٠، المفردات للراغب الأصفهاني: ٧٢٢، سر الفصاحة:٣٢ وما بعدها.

(٤) البسيط:١٥٩/١.

(٥) التذييل والتكميل:١٤/١.

وقال صاحب المباحث: « النحو :علم يُبحَث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً»[١].

وقال صاحب المقرب: « النحو :علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»[٢].

وعرفه الصبان قائلاً: «علم يبحث فيه أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ،وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء»[٣].

ولقد قسم الفارسي النحو إلى قسمين[٤]:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها ، والأول جعله على ضربين:

١- تغيير بالحركات والسكون أو الحروف ويحدث باختلاف العوامل ،وهذا الذي سماه الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة.

٢- تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل ،وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف ،أو زيادة حرف ، أو نقصان حرف ومثل لذلك كله[٥].

---

(١) المباحث الكاملية:١/٧، كما ورد في التذييل والتكميل: ١/ ١٤.

(٢) المقرب:١/٤٥.

(٣) حاشية الصبان: ١/ ١٦، وانظر:مجموعة الشافية في علمي الخط والصرف: ٢/ ٩ حاشية ابن جماعة.

(٤) انظر: التكملة: ١٦٣، و١٦٤.

(٥) انظر: التكملة: ١٦٤-١٦٥-١٦٦.

وقال في هذا الضرب: «وهذه الضروب من الخلاف في الأواخر ،وإن كانت شَبَه المعرب في أنه تغيير يلحق أواخر الكلم، فليس بإعراب؛ لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل»(١).

وأما الثاني من أقسام النحو فقد قسمه أيضاً إلى أبواب، فقال: «والضرب الآخر من القسم الأول، وهو التغيير الذي يلحق أنفس الكلمات وذواتها ،فذلك نحو: التثنية والجمع الذي على حدها والنسب... وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر ،وما اشتق منها من: أسماء الفاعلين و.... والتصريف والإدغام...»(٢).

ومما يؤخذ على أبي علي أنه لم يضع مصطلحاً لهذا القسم ولا للضرب الثاني من القسم الأول، وإن كانت كلها يجمعها مصطلح النحو؟؟(٣).

ومما سبق نلحظ أن علم النحو من مصطلحات القدماء، واندرج تحته علمان هما: (الإعراب) و(التصريف)، وأيد الدكتور هنداوي أن المقابل الحقيقي للتصريف هو الإعراب وليس النحو(٤)،وإن تسمّح بعضهم فجعل النحو مقابلاً للتصريف.

ولقد تكلم الصبان و الأزهري قبله على تعريف صاحب المقرب للنحو والذي تم ذكره في ص ٥ من البحث.

---

(١) المصدر السابق ١٦٦.

(٢) المصدر السابق ١٦٧.

(٣) انظر: مناهج الصرفيين:٣١.

(٤) انظر:المصدر السابق:٣٢

وذكرا أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا :علم العربية ،،لا قسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي: المنحو كالخلق بمعنى المخلوق...[١]، كما أن كون الصرف مندرج تحت النحو وقسم من أقسامه هو اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وأن المخصوص بعلم العربية النحو والصرف معاً ،وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علماً هي: اللغة، والصرف ،والاشتقاق ،والنحو، والمعاني ،والبيان ، والعروض، والقافية، وقرض الشعر ،والخط ،وإنشاء الخطب والرسائل،والمحاضرات ،ومنه التواريخ، وجعلوا البديع ذيلاً لا قسماً برأسه[٢].

وعرفه الصبان بأنه: «علم يبحث فيه أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض عليها من الإعراب والبناء»[٣].

وقال الأزهري: «وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث في عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام اللَّه تعالى ورسوله ﷺ وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه»[٤].

وأضاف الشيخ (يس) معترضاً على الأزهري: «لا يخفى أن هذا

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١٥/١، ١٦، والتصريح: ١٤/١.

(٢) انظر: السابق في (٤) نفسه.

(٣) حاشية الصبان: ١٦/١، وانظر: مجموعة الشافية في علمي الصرف و الخط: ٩/٢، حاشية ابن جماعة.

(٤) التصريح: ١٤/١.

التعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف، فلا يناسب قوله: إن المراد هنا المشتمل على التصريف، وكان الصواب أن يقول بدل قوله إعراباً وبناءً: إفراداً وتركيباً... والكلام على ما يتعلق بحد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القطر للفاكهي فلا نعيده...»[(١)].

ومما سبق يتضح لنا أن النحو قد يراد به علم العربية، وقد يراد به الإعراب، قال نقره كار: «لأن علم النحو: الإعراب، أي: العلم بالمعرب[(٢)] **والمبني من جهة الإعراب و البناء». وقد يكون علماً منفصلاً بأبوابه وقد يشمل نوعين هما :الإعراب والتصريف"**[(٣)].

وقيل: «إن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب ، لذلك يقال في حد النحو: علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً[(٤)]**، وأطلق على الأحكام التركيبية علم الإعراب ،ومنها ما هو غير إعرابي تغلبياً»**[(٥)].

وقال ابن جماعة: «فأشار الشارح إلى دفعه بأن المراد من الإعراب

---

(١) حاشية الشيخ (يس): ١٤/١.

(٢) انظر: مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط: ٤/٢.

(٣) مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط للجاربردي: ٢/٢، وهذا القول عن ابن جماعة.

(٤) شرح الحدود في النحو: ٥٢-٥٣.

(٥)انظر: مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط للجاربردي: ٩/١.

في التعريف علم النحو بأقسامه...»[١].

وهذا من المجاز، وإن كان مهجوراً في التعريفات من غير قرينة[٢].

وأما سيبويه: فقد تكلم عن حركات الإعراب فقال: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية»[٣]. وقال السيرافي: «ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة حروف الإعراب، وقد علمت أن المبنيات لا يعربن، وإنما سماهن حروف الإعراب لأن الإعراب يكون فيهن إذا أجريت الكلمة»[٤].

ومما سبق عرضه في حد النحو نجد أن بعضهم أطلق (الإعراب) كمصطلح والمراد به (النحو) ،فكأن (علم النحو) أطلق عليه (علم الإعراب) تجوزاً، فقد صنفوا مؤلفات في (إعراب القرآن الكريم)[٥] وسموها بذلك ،وهي ،وهي غنية بقواعدهم النحوية والصرفية، أو سموها أحياناً معاني القرآن، وهي أيضاً تحوي تلك القواعد!؟

كما أن ما ذكرناه من حد (علم العربية) و (علم النحو) وما سيرد من حد(علم الصرف) و(علم الإعراب) يترك المجال واسعاً للفكر النحوي ليطرح تساؤلات عديدة منها: لماذا تباينت الحدود؟ ولماذا اختلفت العلماء فيها؟ وكيف تطورت؟ ولماذا اختلفت المصطلحات ودلالاتها؟ وما أثر ذلك

---

(١)المصدر السابق: ٩/١.

(٢)انظر: مجموعة الشافية: ٩/١.

(٣) الكتاب:١/ ١٣، والمراد النحو، وانظر: الجمل للخليل: ٦٣.

(٤) شرح السيرافي: ٦٥/١، وما بعدها ومراده بالإعراب: «التغيير الذي يحدث في أواخر الكلمات».

(٥) انظر: حاشية الصبان:١٦/١.

على أسماء المصنفات؟!

رابعاً: علم التصريف أو الصرف:

الصرف في اللغة: التحويل والتغيير ورد الشيء عن وجهه والتقلب.

وهو رد الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره[١]، ومنه تصريف الرياح: تحويلها من وجهة إلى وجهة[٢].

والتصريف في الكلام :اشتقاق بعضه من بعض[٣]، والتصريف بمعنى الصرف، ولكنه يفيد التكثير والمبالغة وهو تفعيل من الصرف[٤].

واصطلاحاً: هو بمعنى العمل، وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها[٥]، وقيل: هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب[٦].

---

(١)انظر: التهذيب واللسان (ص.ر.ف) وشرح الشافية:١/١، وشرح تصريف العزي للتفتازاني: ٢٤، الكليات: ٥٦٢، ومجموعة الشافية: ٤/٢، والمزهر: ٣٣٠/١.

(٢) انظر: التصريف الكوفي في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، رسالة ماجستير ص٤.د عائدة البصلة.

(٣) انظر: التهذيب واللسان (ص.ر.ف) وشرح الشافية:١/١، وشرح تصريف العزي للتفتازاني: ٢٤، والكليات: ٥٦٢، ومجموعة الشافية: ٤/٢، والمزهر: ١/ ٣٣٠.

(٤) انظر: السابق في (١)

(٥) انظر: شرح تصريف العزي ص ٢٤، شرح الشافية: ١/ ١..

(٦) انظر: الممتع: ٣٠/١.

وقال الدكتور هنداوي: «وأما في الاصطلاح، فقد اختلف النحاة والصرفيون في دلالته، ويمكن تلخيص آرائهم فيما يلي:

١- التصريف: هو البحث في أحوال الكلم العربية: الأسماء والصفات والأفعال الصحيحة والمعتلة، وما قيس على أبنية العرب.

٢- التصريف: هو بناء كلمة لم تنطق بها العرب على مثال كلمة وردت عنهم، كبنائك من ضَرَب على وزن جَعفَر...وهذا ما كان القدماء يطلقون عليها تارة (مسائل التصريف)، وتارة (مسائل التمرين)، وتارة ثالثة (مسائل البناء)، ورابعة (أبنية التصريف)، ونرى أن نسميه: (القياس اللغوي) لأنه صوغ أمثلة لم ترد عن العرب قياساً على ما جاء عنهم...

٣- التصريف: هو تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، وهذا يندرج تحته القياس اللغوي- الاشتقاق- وأبواب التصريف المعروفة من إعلال وإبدال وزيادة...

٤- التصريف: هو ما عَرَض في أصول الكلام من التغيير.

٥- التصريف: هو صوغ الأمثلة المختلفة من ماضٍ ومضارع واسم فاعل واسم مفعول ونحوها من الجذر الأصلي.

هذا مجمل ما وقفت عليه من دلائل التصريف عند المتقدمين حتى نهاية القرن الرابع الهجري»[(١)].

والجدير بالذكر أن التعبير بالصرف عن التصريف ،ورد عند المتأخرين منذ عصر ابن مالك إما لأنهم راعوا الأصل، وإما لأن الصرف

---

(١) مناهج الصرفيين:١٥-١٦.

أكثر اختصاراً من التصريف وهو موازن للنحو[١].

ولقد أفرد المتأخرون الصرف أو التصريف بمؤلفات مستقلة كما فعل المازني وابن جني وابن عصفور وقبلهم الفراء وغيره، وهذا يدل على اعتبارهم إياه علماً منفصلاً عن النحو، حتى أن حدَّه تطور عند المتأخرين وعرفوه بأنه: علم يعرف به صياغة الأبنية وأحوالها، وما يعرض لها مما ليس بإعراب ولا بناء[٢].

قال الرضي: «المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه»[٣].

والأبنية عندهم: جمع بناء، وهو عدد حروف الكلمة المرتبة وحركاتها وسكناتها[٤]، مثل: بناء الماضي والمضارع واسم الفاعل وبقية المشتقات، والتصغير والنسب والتثنية والجمع..

وأحوال الأبنية: الإعلال والإبدال والإدغام في كلمة ،والتقاء الساكنين في كلمة، والابتداء والإمالة وتخفيف الهمز.

---

(١) انظر: (التصريف الكوفي في ارتشاف الضرب) ماجستير ص ١١-١٢ في المسألة.

(٢) انظر: حاشية الصبان: ١٦/١، ومجموعة الشافية في علمي الصرف والخط: ٨/١-٩، ٤/٢-٥.

(٣) شرح الشافية: ٢/١.

(٤) انظر: الكليات: ٥٦٠.

أما التقاء الساكنين في كلمتين، والوقف والإدغام في كلمتين فليس ببناء ولا حال بناء(١).

وأما ذات الكلمة: فيقصد بها البنية والصيغة الطارئة عليها.

والبنية: هي الحروف مع الحركات و السكنات المخصوصة.

والصيغة: هي الهيئة العارضة للحفظ باعتبار الحركات والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة، والحروف والسكنات مادتها(٢).

وإذا وقفنا على رأي سيبويه فهو يقول: «هذا ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال، غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل»(٣).

ولقد نقل د. حسن هنداوي رأي السيرافي والرماني من شراح الكتاب وفهمهم لكلام سيبويه السابق، فالسيرافي يرى أن (الميزان الصرفي) هو مراد سيبويه من (الفعل)، و أيده د. هنداوي ،أما كون (القياس اللغوي) هو ما فهمه السيرافي من مراد سيبويه بالتصريف، فقد خطأه فيه د.

---

(١) انظر: مناهج الصرفيين: ١٥-١٦، ومجموعة الشافية في علمي الصرف والخط: ٢/٤-٥، ١/٨-٩، والمغني في تصريف الأفعال: ٣٠/٣١.

(٢) انظر: الكليات:٥٦٠.

- وانظر رأي المحدثين في الصيغة في المصادر التالية: أسس علم اللغة:٥٣، دراسات في علم اللغة: ٢٢١ ،١٢، مناهج البحث في اللغة: ١٧٣- ١٧٤.

(٣)الكتاب: ٢/ ٣١٥، وانظر: مناهج الصرفيين: ١٧.

هنداوي؛ لأن القياس اللغوي يأتي في مرحلة تالية للتصريف ،ولا ينبغي أن يقدم عليه إلا من أتقن كل مباحث التصريف كالأبنية والإعلال والإدغام[١]...

وأثنى الدكتور هنداوي على تعريف الرماني للتصريف بأنه «تصيير الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصيغة، أو أنه التغيير الذي يلحق الكلمة :كالزيادة والإعلال والإبدال... وأيد الرماني بأن مراد سيبويه بالتصريف ما ذهب إليه الرماني»[٢]، وشَرَحه، وعضد رأيه بتعريف ابن السراج للتصريف بأنه: «ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير»[٣].

ونخلص مما سبق إلى اعتماد الصرفيين على (أصول الكلام) أو (البناء الخاص بالكلمة). (بنيتها) أو (جذرها الأساسي) بدون زيادة أو نقصان، أو (صفتها) أو (وزنها) أو (نفسها) في دلالات مصطلحاتها وحدودهم، كما استعملوا (ذوات الكلمة) و (هيئتها) و(ما عرض لها) أيضاً ،وكل ذلك يدل على التغييرات الصرفية التي تطرأ على الجذر اللغوي للكلمة ،والتي تظهر على الميزان الصرفي لها عندما يدخلها الإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو غيرها...

وإذا كان التصريف قسيم النحو عند المتقدمين وقسيم الإعراب عند المتأخرين فما الفرق بين النحو والإعراب؟

---

(١) انظر: مناهج الصرفيين: ١٧، والكتاب: ٢/ ٣١٥.

(٢) انظر: مناهج الصرفيين:١٧-١٨.

(٣) الأصول ٣/٢٣١، وانظر: مناهج الصرفيين: ١٩.

خامسا: علم الإعراب:

الإعراب لغة: يطلق على الإبانة، أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها(١).

وعلى التحسين، أعربت الشيء: حسّنته. وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه(*)**، وعلى التغيير، عَرِبت المعدةُ، وأعْرَبَها اللَّهُ: غيرها**(٢).

عرف ابن جني الإعراب لغة بأنه: «مصدر أعربت، وأعربت عن الشيء إذا أوضحتُ عنه ،وفلان معربٌ عما في نفسه، أي :مبين له وموضح عنه... وأصل هذا كله قولهم: (العرب) ،وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان»(٣).

---

(١) انظر: التهذيب واللسان والصحاح: (ع.ر.ب).

(*) يقول ابن مالك في شرح التسهيل: ٥/٢. عند كلامه عن خبر (لا) النافية للجنس: «والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل».

وفي شرح التسهيل ١/ ١٢٣ يقول: «لولا الإعراب لالتبست المعاني».

وقال: «فالإعراب في هذا الباب إنما دل على المعاني لمَّا حذفت العوامل وجُعلت دليلاً عليها».

وقال ابن الأثير في المثل الثائر: ٣٠/١.: «لانفراد كل قسم من هذه الأقسام... بما يعرف به من الإعراب فوجب حينئذٍ معرفة النحو، إذا كان ضابطاً لمعاني الكلام، حافظاً لها من الاختلاف».

(٢) انظر: التذييل والتكميل:١/ ١١٥.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٥- ٣٦.

والإعراب في اصطلاح النحاة: اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا [١]. أي :هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[٢] وقيل: هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلة آخرها[٣].

وإذا تتبعنا مفهوم الإعراب، وجدناه عند المحققين من النحاة (معنى) وعند المتأخرين (لفظاً).

فعلى الأول ما ذكرناه آنفاً من أنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ فهو وجه من وجوه التغيير الذي يلحق أواخر الكلم باختلاف العوامل التي تدخل عليها[٤] وطبيعة العلاقة التي تربط الكلمات داخل التركيب إسناداً أو تعدية أو إضافة[٥]. وهذا (حدّ الإعراب).

قال الزجاجي: «ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعراباً، أي: بياناً، وكان البيان بها يكون، كما يسمون الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له، ويسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً، سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد»[٦].

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١/٥٢.

(٢) انظر: الخصائص: ١/ ٥٣، والمزهر: ١/ ٣٣٠.

(٣) انظر: الهمع: ١/٥٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ١/١٠٧.

(٤) انظر: الكتاب: ١/١٠٣.

(٥) انظر: الخصائص:١/٣٦، وشرح المفصل:١/١٩٦.

(٦) الإيضاح في علل النحو ٩١.

ومن النص السابق نلحظ أن النحو والإعراب علمان على مسمىً واحد عند الزجاجي ،وهذا ما ذهب إليه كثيرٌ ممن صنف العربية كالزمخشري(١) وابن هشام(٢).

يقول الدكتور هنداوي: «أما تسمية النحو إعراباً فقد روعي فيها المعنى اللغوي لمصطلح الإعراب، لأن معناه البيان... وأما تسمية الإعراب نحواً فإنما هي سماعية، ولا علاقة بين الاسم والمسمى»(٣). ويمكن أن يفرق بين النحو والإعراب بالنظر إلى أن الإعراب قضية من قضايا النحو، فالنحو كلٌ والإعراب بعضٌ، وبعض هذا الكل(٤).

وذهب بعضهم إلى أن الإعراب هو المقابل للتصريف وليس النحو، ومنهم الرماني والفارسي وابن جني(٥) .

ولقد قسم الفارسي النحو إلى قسمين(٦):

وعلى الثاني: ما تعارف عليه الإعراب في اصطلاح المتأخرين، من أنه :أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهذا حكم الإعراب.

---

(١) انظر: المفصل:١٨.

(٢) انظر: مناهج الصرفيين ٢٩.

(٣) مناهج الصرفيين صـ٢٩.

(٤) من خصائص اللغة العربية (بحث) د. عبد العزيز العصيلي – إصدارات الجمعية العلمية السعودية، ص ٤٣، ص٤٥.

(٥) انظر: مناهج الصرفيين:٣١-٣٢.

(٦) انظر: التكملة ١٦٣ .

ولا شك أن فائدة التمييز بين حد الإعراب وحكمه: أن التغيير اللفظي في أواخر الكلم مهما كانت أهميته في لغة كالعربية تبقى منزلته معرفيّاً ضمن الأصول النظرية النحوية، دون مبدأ ائتلاف الكلم على نحو مخصوص وأقل منه شأناً.

أي أن النحاة عندما قالوا: إن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما في إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر عناصره(١).

وإذا محّصنا مفهوم الإعراب عند العلماء، وجدناه يشكِّل بُنية النظرية النحوية وجوهرها لديهم، فعلى هدْيٍ منه بَنُوا قواعدهم وصاغوا ضوابطهم، فتضييق دائرة البحث النحوي في الإعراب وحصره في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، بأن يجعل شكلياً حسب المفهوم الثاني عند العلماء، فيه الكثير من البعد عن القيمة العلمية له؛ والتي من أجلها استحق أن يطلق علماً على هذا العلم، فإذا هو (علم الإعراب).

والإعراب من العلوم الجليلة التي اختصت بها العربية، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول(٢).

يقول الخليل في مقدمة كتابه الجمل: «هذا كتاب فيه جملة الإعراب؛ إذ كان جميع النحو في الرفع و النصب و الجر والجزم، وقد ألفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم، وجمل الألفات

---

(١) انظر: دراسات في اللسانيات العربية عبد الحميد السيد ١٦٦-١٦٧.

(٢) انظر: الصاحبي لابن فارس ٣٢٩/١، والمزهر: ١/ ٣٢٧.

واللامات والهاءات والتاءات والواوات وما يجري من اللام ألفات، وبينا كل معنى في بابه»[١].

وجاء في الفاضل للمبرد: «وأفضل العلوم بعدُ (علمُ اللغة وإعراب الكلام)، فإن بذلك يقرأ القرآن، وعليه تُروى الأخبار والأشعار... وكان الصدر الأول من أصحاب رسول اللَّه ﷺ يعربون طبعاً حتى خالطهم العجم ففسدت ألسنتهم وتغيرت لغاتهم»[٢].

ويقول الزمخشري: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب...لإنشاء كتاب في الإعراب، محيط بكافة الأبواب... فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب»[٣].

ويقول أيضاً: «ذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية... إلا وافتقاره إلى العربية بيّنٌ لا يدفع... ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب»[٤].

ومما يؤكد أن الإعراب عند أكثرهم يراد به تغيير أواخر الكلمات بتغيير العوامل الداخلة عليها، أو أنه الأثر الذي يتركه العامل، كلام ابن هشام في المغني فقد قال في مقدمة كتابه: «فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يَتَيَسَرُ به فهم كتاب اللَّه المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة

---

(١) الجمل: ٦٣.

(٢) الفاضل: ٤٠.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب ١٩-٢٠.

(٤) المصدر السابق: ١٨

الأبدية... وأصل ذلك كله علم الإعراب»[١].

وقال: «الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها...، واعلم أنني تأملت كتب الإعراب، فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور: أحدها: كثرة التكرار...، والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق (اسم)... وكالكلام على ألفه لم حذفت؟... وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها... وإن لم ينْبَنِ على ذلك شيء من الإعراب... والثالث: إعراب الواضحات... ولما تم هذا التصنيف ...سميته بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب...»[٢].

ومما سبق يتضح أن مراد المتأخرين بالنحو الإعراب، ومرادهم بالإعراب النحو. كما أنهم فصلوا النحو والإعراب عن التصريف.

قال ابن جماعة: (ثم ظاهر كلامه أنه علم النحو وعلم التصريف متقابلان)[٣].

سادساً: الصناعة:

الصناعة: كل علم مارسه الرجل سواء أكان استدلالياً أم غيره حتى صار كالحرفة له، فإنه يسمى: صناعة.

وقيل: كل عمل لا يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرب وينسب إليه.

---

(١) المغني: ١١/١.

(٢) المصدر السابق ١٢/١.

(٣) مجموعة الشافية في علمي الصرف و الخط: ٩/٢، وانظر: ٥٤/١.

وقيل: الصَنعَة (بالفتح) العمل، والِصنَاعة قد تطلق على مَلَكَة يقتدر بها على استعمال المصنوعات على وجه البصيرة ،لتحصيل غرض من الأغراض بحسب الإمكان.

والصَنَاعة (بالفتح) تستعمل في المحسوسات، وبالكسر في المعاني، وقيل: بالكسر حرفة الصانع. وقيل :هي أخص من الحرفة؛ لأنها تحتاج في حصولها على المزاولة، والصنع أخص من الفعل، كذا العمل أخص من الفعل فإنه فعل قصديّ ولم ينسب إلى الحيوان والجماد(١).

وواحد الأصناع: صَنَعٌ وهو الحاذق بالصنعة، ورجال صَنَعٌ ،ورجال صَنع الأيدي، ويقال: اخلطي ذلك بمنفعة وصنعة ولا تكوني خرقاء لا تنفع أهلها(٢). ويقال للحاذقة: صَنَاع. وعُبِّر عن الأمكنة الشريفة بالمصانع ،قال تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾(٣).

والاصطناع: المبالغة في إصلاح الشيء.

وجاء في النوادر: «وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع في شعر»(٤).

لهذا كله عبّر العلماء عن ممارسة علم العربية بالصناعة، وكذلك بالصنعَة فهذا الزمخشري يطلق على كتابه: (المفصّل في صنعة

---

(١) الكليات: ٥٤٤.

(٢) انظر: اللسان: (ص.ن.ع)، انظر: النوادر لأبي زيد: ١٠.

(٣) سورة الشعراء: الآية: ١٢٩.

(٤) النوادر ٣١، وراجع في ذلك المفردات ٤٩٣.

الإعراب)[١]، وكذلك ابن رشد في كتابه: (الضروري في صناعة النحو) إذ يقول: «الغرض في هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري ،لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي، وأسهل تعليماً وأشد تحصيلاً للمعاني، وينبغي أن نستفتح القول في ذلك بالأشياء التي جرت العادة أن تستفتح بها كل صناعة يُرام تعلمها على المجرى الصناعي، فإن الاستفتاح بها نافع في التعلم، وهي أن يخبر أولاً ما غرض هذه الصناعة، وثانياً ما منفعتها، وثالثاً ما أقسامها، ورابعاً النحو المستعمل في تعليمها والطرق المسلوكة في إثبات ما وضع فيها، أعني أنحاء الدلائل المستعملة فيها، ترتيباً يخصها في تعلمها وأنحاء من الدلائل خاصة بتلك الصناعة»[٢].

وكذلك ترد كثيراً عند العلماء، يقول صاحب الملحة[٣]: «الإعراب في اللغة هو الإبانة، فأما الإعراب في صناعة النحو فهو: تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها». وقال ابن هشام: «وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور....»[٤].

ولقد وردت (صناعة) ثم أضيفت إلى الإعراب ،أو إلى العربية ،أو إلى النحو عند ابن جني، وغيره من العلماء بكثرة[٥].

---

(١) انظر: المفصل: ٥.

(٢) الضروري في صناعة النحو: ٣.

(٣) شرح ملحة الإعراب:٩٣.

(٤) المغني: ٦٦٢/٢.

(٥) انظر: ما تقدم في ٣، واللسان والتهذيب (ص.ن.ع)

والأكيد أن المراد بها إتقان العلم وممارسته والإبداع فيه ،والتَّمَيُّز في عرضه والتطبيق عليه.

سابعاً: علاقة النحو والتصريف (نبذة بسيطة):

لقد استخدم العلماء العرب مصطلح (النحو) ومصطلح (الإعراب) ومصطلح (الصرف أو التصريف) ومصطلح (العربية) أو (اللغة) ،وكلها كما اتضح لنا وضعوا لها حدوداً وتعريفات ،وأغلبهم أدلى بدلوه في تلك الحدود، وكلها استخدمت واستعملت ودرجت بكثرة ،وسموا بها مصنفاتهم ،وتباهوا بها ،ودائماً يقع استعمال مصطلح (النحو والصرف) على أسماعنا وأغلبنا يظن أن النحو علم مستقل عن الصرف، حتى أن أغلب جامعات العالم تفصل العلمين وتجعلهما مقررين منفصلين، وتجعل النحو قسيم الصرف، ويؤكد د. هنداوي أن هذا الفصل للعلمين كان قديماً جداً من القرن الأول الهجري ويذكر ما يؤكد ذلك [١]. قال الفاكهي: «واعلم أن هذا الحد جارٍ على عرف الناس الآن، من جعل علم الصرف قسماً برأسه، غير داخلٍ في علم النحو، والمتعارف قديماً: شمول علم النحو له»[٢].

وذهب الدكتور هنداوي إلى أن الأساس علم النحو وأن التصريف فرع عليه، وأن النحو يشتمل: الإعراب والتصريف وإذا أطلقنا مصطلح النحو فإن المراد العلمين معاً، ولا يلزم أن نتبع علم النحو بالتصريف إذا

---

(١) انظر: مجالس العلماء: ١٧١، مناهج الصرفيين: ١٣-١٤، طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥.

(٢) شرح الحدود للفاكهي:٥٤ ونسب ذلك للبدر بن مالك (ابن ابن مالك صاحب الألفية) ولناظر الجيش.

كنا نقصده في حديثنا [١].

وأكد د. هنداوي رأيه بتعريف ابن السراج للنحو وبأنه مع تعريفه له ذكر مقياساً من مقاييس التصريف، وهو أن «الياء والواو إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً» وهو أصل من أصول الإعلال[٢].

وذكر أن (الإعراب) و(النحو) هما مسميان لشيء واحد، أو علمٌ على مسمى واحد[٣] عند الزجاجي، ونقد د. هنداوي ذلك وقال: «وأمثل ما يصرف إليه نص أبي القاسم، هو أن كل واحد من هذين المصطلحين كانت تطلقه جماعة من النحاة على علم النحو ،وليس أن النحويين جميعاً كان لهذين المصطلحين عندهم مدلول واحد كما ذكر الزجاجي»[٤].

وذهب كذلك إلى أن تسمية النحو إعراباً ،روعي فيها المعنى اللغوي لمصطلح الإعراب لأن معناه (البيان)، وأن تسمية الإعراب نحواً فإنما هي سماعية ولا علاقة بين الاسم والمسمى[٥].

ثم عضد رأيه باندراج التصريف تحت النحو بكلام الفارسي الذي عرضناه في حد النحو[٦] وأثنى على ابن جني لأنه تابع أستاذه الفارسي

---

(١) انظر: مناهج الصرفيين: ١٣-١٤-٣٢.

(٢) انظر: الأصول: ٣٧/١، ومناهج الصرفيين: ٢٩.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي:٩١، ومناهج الصرفيين: ٢٩-٣٠.

(٤)الإيضاح في علل النحو للزجاجي:٩١، ومناهج الصرفيين: ٢٩-٣٠.

(٥)انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي:٩١، انظر: مناهج الصرفيين: ٢٩-٣٠.

(٦)انظر:مناهج الصرفيين: ٣٠، وص ٦ من البحث.

في ذلك[١].

ونقل د. هنداوي أن الرماني جعل (الإعراب) مقابلاً (للتصريف) وأن الزبيدي جعل (النحو) مقابلاً (للتصريف)[٢].

ونقول: إن ما ذهب إليه الدكتور هنداوي هنا رأي راجح ويؤكده كلام سيبويه في الكتاب الذي أفرد للتصريف باباً خاصاً في كتابه كما أشرنا لذلك[٣]، ويؤكد ذلك أيضاً أننا إذا أخذنا في تمحيص ما نسب لمعاذ الهرَّاء الكوفي من أنه واضع علم الصرف، نجد أنه كان معاصراً لسيبويه فقد توفي عام ١٨٧ أو ١٩٠هـ[٤]، ولقد بسطت مسائل التصريف قبل هذا التاريخ ،فالإمالة وضعها علي بن أبي طالب، وأبو الأسود الدؤلي[٥] عالج إبدال الحروف ومخارجها، وابن أبي إسحاق الحضرمي[٦] أملى كتاباً في الهمز، وأبو عمرو بن العلاء[٧] تابع مسألة الهمز وغيرها من مسائل

---

(١)انظر: مناهج الصرفيين: ٣٢.

(٢) المصدر السابق ٣١.

(٣) انظر: تصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر:٨.

(٤) انظر: ترجمته: طبقات النحويين: ١٢٥-١٢٦ الفهرست:٩٧، ونسبة ذلك له في: تاريخ العلماء: ١٩٣، والاقتراح:٨٥، والمزهر: ٢/٤٠٠.

(٥) انظر:الاقتراح: ٨٥، ومراتب النحويين:٢٣، وطبقات النحويين:٢١.

(٦) انظر:الاقتراح: ٨٥، وطبقات النحويين، ٣١-٣٢، وتاريخ العلماء:١٥٢.

(٧) الاقتراح: ٨٥، وطبقات النحويين:٣٥، والفهرست: ٤٢، وتاريخ العلماء: ١٤٠.

التصريف، فنشأة التصريف كانت قبل معاذ الهراء[١].

ويظهر أن معاذًا برع في صياغة الأبنية ومسائل التمرين[٢].

كما أن هناك من برعوا في التصريف وكانت لهم جهودٌ بارزة وكانوا معاصرين له، وكل ذلك يؤكد أن النحو والتصريف ظهرا معاً[٣] وهما مصطلحان واضحان في أذهان العلماء قديماً، ولهما حدودهما، وإن اختلفت آراء النحاة وتباينت فيها ،فالعلوم كانت في بدايتها، والمباحث متداخلة في عصر النشأة[٤]، ولم يكونوا ينظرون للتصريف كعلم مستقل.

والمهم أن نذكر هنا أن هناك شبه إجماع لدى المتقدمين أن أبا الأسود الدؤلي هو واضع علم النحو، وآخذ مبادئه عن علي بن أبي طالب [٥] والسبب في نشأته هو اللحن وفساد الألسنة كما أشارت الروايات[١].

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة: ٢٩٨، وابن عصفور والتصريف: ٣٤، مناهج الصرفيين:٥٣-٥٣-٥٧.

(٢) انظر: مجالس العلماء:١٩٠-١٩١، تاريخ العلماء:١٩٥، دروس في التصريف: ٩

(٣) انظر: (التصريف الكوفي من كتاب ارتشاف الضرب)، ماجستير:١٣/١٢/١١، ومنهم أبو جعفر الرؤاسي-الكسائي- الفراء -وخلف الأحمر أستاذه.

(٤) انظر:مناهج الصرفيين: ٥٣-٥٦-٥٧-٦٤-٦٥.

(٥) انظر: مناهج الصرفيين:٥٢، وأخبار النحويين البصريين: ١٣-١٧-٢٥، ومراتب النحويين:٢٤، ونزهة الألباء:٢١، طبقات النحويين واللغويين:١١-١٢-٢١.

ومما سبق تأكد لدينا أن (النحو) من علوم العربية، وقد شمل (الإعراب والتصريف) وأن هذين العلمين تطورا ،وبرع فيهما العلماء، وأكثروا من التصنيف والتأليف في أصولهما ،وقواعدهما، وأساليبهما،وعللهما ،والقياس عليهما ،وأكثروا من مسائل التمرين في (التصريف) خاصة، وخاضوا المناظرات التي تهدف إلى التعلم أو إلى إظهار البراعة أو إلى الرياضة والتدريب[٢]خاصة ؛ لأنه مجال التغيير وهو ما حدث كثيراً، وكان نتيجة الاختلاط بالأعاجم ودخول الألفاظ الأعجمية والمعربة على اللغة، وأما (الإعراب) فكان مجال (المعنى وإعراب القرآن) لذا كان مهماً حرصاً على معاني القرآن الكريم وتغييره، وخوفاً على اللغة من انتشار اللحن، ومن الجدير بالذكر أن اللحن يكون في الإعراب وفي التصريف؛ فقصة إقبال الكسائي على العربية كان اللحن في قوله: عَيَيْت ،وهو يريد :تَعِبتُ، والصواب: أَعييت[٣]. وكذلك كان اهتمام الفراء بالصرف بعد مناظرة صرفية[٤].

---

(١) انظر: مراتب النحويين ٢٦، وطبقات النحويين واللغويين:١١-١٢، والخصائص:٨/٢، والفاضل:٥، وأخبار النحويين البصريين:١٥-١٩، ونزهة الألباء:١٨-١٩.

(٢) انظر: مناهج الصرفيين:٥٦.

(٣) انظر: نزهة الألباء. ٦٨.

(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٩، وتاريخ العلماء: ١٠١-١٠٢، و(التصريف الكوفي من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب): ص ١٣، ومناهج الصرفيين: ١٣-١٤-٥٧-٥٨.

كل ذلك يقودنا إلى الجزم بأن كتب التصريف التي شملت التمارين أو ما يعرف (بالقياس اللغوي) كما سماه د. هنداوي كان بعد فترة نضوج هذا العلم، لأن أغلب ما ورد فيها هو تطبيقات عملية لمقاييس التصريف، ومن غير المعقول أن ينشأ العلم ، وتكتمل مباحثه ، وتوضع أقيسته ، ويخوض الناس في القياس اللغوي فيه ، ويؤلفون فيه في نفس الوقت[١].

كما تأكد لدينا أن العلماء الأوائل استخدموا مصطلح (علم العربية – علم الإعراب – علم النحو) في دلالة واحدة وهي (النحو) [٢] ،فقد وصلنا كتاب المفصل للزمخشري في نسخٍ متعددة، أحدها عنوانه: (المفصل في صنعة الإعراب) والأخرى :(المفصل في النحو) والثالثة: (المفصل في صنعة علم العربية) ، ويؤكده ما جاء في اللسان: أن الإعراب هو الإبانة، وأنه سمي إعراباً لتبينه وإيضاحه، والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[٣]. كما أنهم استخدموا الصنعة والصناعة في شروحهم وتعليقاتهم على مسائل هذا العلم ، وهم يريدون :المهارة والممارسة والإتقان.

وأما تأليفهم في شقي النحو: (الإعراب والتصريف) فهو من باب الاهتمام والعناية والشمول، والتمارين ،والقياس اللغوي.

وأما فصل علم الإعراب عن النحو فهذا لم يقل به أحد.

وأما فصل علم التصريف وجعله قسيماً للنحو، فهو ما ظهر عند الزبيدي

---

(١) انظر: مناهج الصرفيين: ٥٦.

(٢) انظر: المصدر السابق ٣١-٥٦.

(٣) انظر: اللسان: (ع.ر.ب) ٥٨٨/١، المزهر: ٣٢٧/١.

كما ذكر د. هنداوي، وفي اصطلاح المتأخرين[١] حيث خصوا النحو بفن الإعراب والبناء.

قال ابن الأثير: «ولم يعلم النحوي أن علماء النحو إنما قالوا ذلك مهملاً اتكالاً منهم على تحقيقه من علم الصرف، لأنه لا يلزمهم أن يقولوا في كتب النحو أكثر مما قالوا، وليس عليهم أن يذكروا في بابٍ من أبواب النحو شيئاً من التصريف، لأن كلاً من النحو والتصريف علمٌ منفرد برأسه، غير أنَّ أحدهما مرتبط بالآخر ومحتاج إليه»[٢].

وأكد الدكتور هنداوي أن التصريف نشأ مع النحو في منتصف القرن الأول الهجري[٣] ولخص الأسباب التي رجحت ذلك عنده بما يلي:

١- اندراج التصريف في النحو عند المتقدمين، ولذلك أغفلوا ذكر الواضع له.

٢-اتفاق النحاة على أن اللحن وفساد الألسنة هو سبب نشأة علم النحو، واللحن دخل إلى بنية الكلم ،ونشأة التصريف معه.

٣-اكتمال مسائل التصريف في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ،وهذا دليل على أن بذوره نشأت قبل ذلك بمدة كافية ،تسمح بوضع المبادئ ،والمسائل المتفرقة ، والأصول العامة، والفروع الجزئية ،ثم تظهر بالشكل الجلي الذي ظهر في كتاب سيبويه.

ومن الجدير بالذكر هنا أن النحاة والصرفيين لم يفرقوا بين التصريف

---

(١) انظر: حاشية الصبان: ١٦/١، والتصريح:١٤/١.

(٢) المثل الثائر:٣٣/١.

(٣) انظر: مناهج الصرفيين: ٥٧-٥٨-٥٩.

والاشتقاق، فتارة يسمون التصريف اشتقاقاً، وأخرى يسمون الاشتقاق تصريفاً ، مع أن كليهما مرتبط بالأخر فالتصريف هو الطريق إلى الاشتقاق(١).

ويؤكد كل ما توصلنا إليه وما توصل إليه د. هنداوي ما قاله السيوطي: «باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع».

يقع ذلك من المتخاطبين من وجهين:

أحدهما :الإعراب، والآخر: التصريف.

فأما الإعراب: فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين...فهم يفرقون بالحركات والمعاني وغيرها ،بين المعاني...

وأما التصريف، فإن من فاته عِلمه فاته المعُظَم، لأنا نقول: وَجَد، وهي كلمة مبهمة، فإذا صرفت أفصحت، فقلت في المال: وُجْداً، وفي الضالة: وِجداناً وفي الغضب: موجِدة... فتحول المعنى بالتصريف من الجَور إلى العَدل....»(٢).

وبعد فإن كل ما تقدم فتح أمامنا سبب تسمية العلماء لمصنفاتهم بأسماء تلك العلوم، مع أن بعضها اشتمل علماً آخر؟؟

فهل أطلقوا الإعراب على كتب النحو من باب التغليب!!؟

أم أن علم الإعراب طغى في كتب القرآن، ونضجت قواعده وأصوله

---

(١) انظر: المصدر السابق ٤٨-٤٩-٥٠.

(٢) المزهر: ١/٣٣٠.

ومسائله فكانت العمدة؟؟

ولماذا فصلوا التصريف عن الإعراب والنحو؟؟

ولماذا ضمنوا كتب الإعراب وكتب التفسير كثيراً من مسائل التصريف؟؟

ولماذا سمى ابن جني تحديداً كتابه (سر الصناعة) بسر صناعة (الإعراب) فهل هو يريد بالإعراب النحو كما ذكر بعض الأساتذة، وكما درج عليه العلماء، وهل هو يريد التصريف كما رجح د. هنداوي لأن كتابه في الحروف والمخارج والأصوات والبنية؟؟

وهل وفق ابن هشام في الأمور التي اعترض بها على المعربين وكتب الإعراب؟[١]

وهذا ما سيكشفه الفصل الثاني.

* * * * *

(١) انظر: المغني: ١/١١-١٢.

الفصل الثاني: كشف السر الذي أشار إليه ابن جني في (سر صناعة الإعراب)

تَسَنّم ابن جني المنزلة السامقة في علم التصريف، وشهد له المتقدمون بذلك، فقالوا: «واعتنى بالتصريف، فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحد إحسانه في تصريفه"[١].

وقال فيه بعضهم: «من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتباً أبرّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه»[٢].

ويتجاوز ثناؤهم عليه ميدان علم التصريف، فيعترفون له بالأستاذية في بقية علوم العربية، فقد كان : إماماً في علوم: الأصوات والاشتقاق والإعراب واللغة والأدب والنقد أيضاً، وقد قالوا عنه: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له، فقد وقع منها على ثمرة الغراب، ولاسيما في علم الإعراب»[٣].

ومن أهم كتبه في علم التصريف: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، والتصريف الملوكي.

وقد أشغل الناس كتابه (سر صناعة الإعراب)، فكان مناط حديث بينهم، وأول ما دار الحديث حوله، هو عنوان الكتاب وبُعدَه عن فحواه،

---

(١) بغية الوعاة:١٣٢/٢.

(٢) معجم الأدباء: ٨١/١٢-٨٢.

(٣) إنباه الرواة:٣٣٨/٢، وانظر: مقدمة (سر الصناعة) ١٢/١-١٣-١٤.

والتي هي الدراسة التصريفية لحروف المعجم، وكانوا على آراء في ذلك.

أولاً: رأي محققي نسخ الجزء الأول من (سر الصناعة):

ذهب محققو الجزء الأول إلى أن ابن جني سماه: (سر صناعة الإعراب) وقالوا في ذلك: «كما أننا نلمح في تسمية الكتاب (سر صناعة الإعراب) مجافاة لهذا الغرض الذي أفصحت عنه المقدمة، وهو أن يكون التأليف خاصاً بحروف المعجم، ولعل هذا هو السر في أن الكتاب قد اشتهر عند بعض الباحثين باسم (سر الصناعة) حسب، ولو اقتصر المؤلف في التسمية على ذلك لكانت حسنة، ولم يورد عليه مثل هذا الاعتراض... ولكن لو اكتفى في التسمية بـ(سر الصناعة) فقد يثير هذا الاسم في عقل القارئ معنى لا يريده ابن جني، فقد اشتهر بين القدماء إطلاق لفظي (الصناعة) و(الصنعة) على عمل الكيمياء، وهو لفظ كان يكتنفه في القرن الرابع كثير من الغموض والشبهات، ويدخل في مضمونه شيء من معنى السحر والدجل، وما إلى ذلك مما لا يحب ابن جني أن ينسب إليه، فإذا أضيفت (الصناعة) إلى (الإعراب) برئ التأليف والمؤلف من التهم والغموض»[(١)].

- **رأي د. محمد أسعد طلس:**

يقول د. محمد أسعد «اسم الكتاب الكامل (سر صناعة الإعراب) ولكن هذه التسمية لا تنطبق تماماً على ما جاء فيه من بحوث، فإنه لم يتعرض للإعراب إلا عرضاً؛ لأن الكتاب خاص ببحث حروف المعجم من الناحية الصوتية والتراكيب اللغوية، ولو أن المصنف : اقتصر فسمى كتابه

---

(١) مقدمة (سر الصناعة)١/٢٠-٢١، مناهج الصرفيين ومذاهبهم:٧٠.

(سر الصناعة) كما اشتهر عند بعض العلماء لكان أفضل، ولعل ابن جني كان يرى أن الإعراب اسم يشمل الإعراب وغيره، وبذلك جوّز لنفسه إطلاق هذه التسمية على كتابه الواسع»[١].

- **رأي د. حسن هنداوي :**

ذهب د. هنداوي إلى أن (صناعة الإعراب) لا تعني إلا (التصريف) لأن (الإعراب) هو لمعرفة أحوال الكلم المتنقلة، وما يطرأ على أواخرها بسبب العوامل، أما التصريف فهو دراسة بداية الكلمة، ولا صلة بين هذه المباحث وبين علم الإعراب.، يقول د. هنداوي «نخلص من هذا كله إلى الاقتناع بأن ابن جني كان موفقاً في اختيار (سر صناعة الإعراب) لهذا الكتاب، فهو يدل على موضوعه دلالة دقيقة، إذ لم يكن المؤلف يعني ب (صناعة الإعراب) إلا صناعة الكلم»[٢].

- **الرأي في المسألة:**

مما لاشك فيه أن كتاب (سر صناعة الإعراب) هو مؤلف في علم التصريف، ومادته وأبوابه كلها في ذلك، يبقى السؤال: ماذا أراد ابن جني من تسمية كتابه بـ(سر صناعة الإعراب)، وما هو السر وراء تلك التسمية؟ وما علاقة ذلك بالحدود والمصطلحات؟ وهل كان مراد ابن جني وضع منهجية جديدة تكون هي السر المنشود ليصبح الصانع ماهراً في علوم اللغة؟ والعربية عموماً؟

أولاً: دفع ما رآه السابقون في سبب التسمية:

---

(١)مقدمة (سر الصناعة)١/٢٢، مناهج الصرفيين ومذاهبهم:٧١.

(٢) مقدمة (سر الصناعة)١/٢٥، مناهج الصرفيين: ٧٢-٧٣.

ما ذهب إليه المحققون من أن ابن جني أسمى كتابه: (سر صناعة الإعراب) خوفاً من الغموض الذي سيكتنفه لو أسماه :سر الصناعة)، خاصة أن لفظ (الصناعة) في ذلك القرن يدخله الكثير من الشبهات والتهم، نقول فيه: مؤلفات ابن جني تثبت بُعد هذا الرأي، فعقلية ابن جني في التأليف ،المولعة بتحليل المعلومات والتعليل لها[١] تنافي أن يكون اختار اسماً لكتابه بعيداً عن محتواه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لفظ الصناعة كان ذائعاً مستعملاً ذلك القرن[٢] في الكثير من المؤلفات وكذا عند النحاة[٣].

ولا يؤخذ على ابن جني أنه أسماه في مواضع (سر الصناعة) وفي أخرى (سر صناعة الإعراب)[٤]، ذلك أنه دَيدَن العلماء آنذاك في اختصار أسماء كتبهم عند الإشارة إليها، فقد نص ابن جني على التسميتين في مواضع كثيرة من كتبه، فنراه ذكر في أول (المحتسب) (كتابنا الموسوم بسر صناعة الإعراب) ثم في المواضع الباقية في (المحتسب) أشار له بـ«كتابنا الموسوم بسر الصناعة»[٥] ، ثم في المواضع الباقية في

---

(١) راجع مؤلفات ابن جني ويكفي (الخصائص) لدفع هذا الرأي.

(٢) راجع كشف الظنون وأسماء المؤلفات الكثيرة في مختلف العلوم.

(٣) راجع الفصل السابق في مصطلح (الصناعة) عند النحاة، وانظر رد د. هنداوي في مناهج الصرفيين:٧١.

(٤) عنوان الكتاب مثبت أنه (سر صناعة الإعراب).

(٥) المحتسب:٣٩/١.

(المحتسب) أشار له بـ«كتابنا الموسوم بسر الصناعة»[١]، وكذلك في (الخصائص) ذكر في موضع (سر صناعة الإعراب)[٢] وفي مواضع أخرى كثيرة ذكر (سر الصناعة)[٣].

- **أما ما رآه (د. محمد أسعد) من أن ابن جني لم يتعرض للإعراب في كتابه إلا عرضاً؛ فتسميته لكتابه لا تنطبق تماماً على ما جاء فيه من بحوث معتذراً له بأنه يرى الإعراب اسماً يشمل الإعراب وغيرَه، ومن هنا جوّز لنفسه هذه التسمية، نقول فيه: إن ابن جني فعلاً لم يقصد الإعراب بمعناه الضيق والذي تناوله في الكتاب عرضاً، فالإعراب عنده في العنوان يشمل الإعراب وغيره كما قلت، لكنه لم يطلق التسمية جزافاً أو تجويزاً لنفسه، بل هناك مقصد وهو ما نسعى لكشفه في هذا الفصل[٤].**
- **يبقى أن نشير إلى (د. هنداوي) الذي ظهر له بعد الدراسة والبحث أن ابن جني يقصد في (صناعة الإعراب) (الصرف) ،نقول له: لقد صرّحت بعدم وقوفك على شيء يشهد لإدراج ابن جني التصريف في علم الإعراب، ولا في سبب تسمية الكتاب[٥]، فقد قلت: «وأما ظنه أن ابن جني ربما كان يُدرج تحت مصطلح (الإعراب) غيره من المصطلحات فلا**

---

(١) المصدر السابق:١/٦٢، ٣٤٠، ٢/١٣٥، ٣٤٠.

(٢) الخصائص: ٣/٩٥.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٣، ٢/٥، ٨٤، ٢٩٧.

(٤) انظر رد. هنداوي عليه –على من تكلم على مراد ابن جني من كتابه –في مناهج الصرفيين:٧١–٧٢.

(٥) انظر: مقدمة سر الصناعة: ١/٢٤–٢٥.

دليل عليه، ولم ينص ابن جني على ذلك، ولم أقف على ما يوحي به على الرغم من كثرة بحثي في مؤلفاته، وهو قد يدخل في مصطلح (النحو) مصطلح (التصريف) ،ولكنه إذا ذكر (الإعراب) فهو لا يعني به إلا ما قررناه سابقاً من أن الإعراب يقابل التصريف"(١).

ثانياً: تحليل مصطلحات عنوان كتاب ابن جني (سر صناعة الإعراب)

لقد قمنا بعملية مسح لمصطلحات ابن جني التي يدور الحديث عنها (الإعراب، الصرف، الصناعة (الصنعة) في كتبه الشهيرة (الخاطريات، الخصائص، سر صناعة الإعراب، اللمع، المحتسب، التصريف الملوكي، المنصف)، ووجدناها ترد عنده في معانيها المعروفة المستخدمة من قبل كافة النحاة.

– فمصطلح الإعراب عنده يرد في معناه: (الإبانة عن المعاني بالألفاظ)؛ يقول في الخاطريات: «كما أنه إذا خرج من الرفع إلى النصب في المدح كان أفخر لاختلاف تركيب الجمل، وإذا أُلْزِم إعراباً ضاق طريقه ولم يتسع اتساعه إذا اختلفت تراكيب الجمل»(٢).

ويقول: «إن قيل: المذهبُ أن علم التأنيث لا يقع حشواً، وأنت ترى قولهم: (قائمتان) و (كريمتان) ونحو ذلك، وألف التثنية مما تبنى عليه الكلمة قيل: هي وإن كانت كذلك فإنها لمّا تغيرت بالإعراب شابهْت عَلَمَهُ وذلك (قائمتان) و (قائمتين) و(كريمتان) و (كريمتين)، فضارعت بذلك

---

(١) مناهج الصرفيين: ٧٢.

(٢) الخاطريات: ٧٠.

(كريمة) و(كريمة)، فجرت التاء كذلك مجرى حرف الإعراب، وصار حرف التثنية مشبهاً بالإعراب، فالتاء إذاً كأنها طرف لذلك لا حشو»[١].

ويقول: «وكذلك مبني الأسماء أصله الإعراب»[٢].

ويقول في الخصائص:

«باب القول على الإعراب – هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ... فإن قلت: فقد تقول ضرب: يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفي في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول؛ ما يقوم مقام بيان الإعراب»[٣].

«فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نُحِي»[٤].

«فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأمّلهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة»[٥].

«وإذا كانت فتحة التركيب تؤثّر في حركة الإعراب فتزيلها إليها؛ نحو قولك: هذه خمسة، معرب، ثم نقول في التركيب: هذه خمسةَ عشرَ، فتختلف فتحة التركيب ضمة الإعراب، على قوة حركة الإعراب، كان إبدال

---

(١) الخاطريات: ٩٦- ٩٧.

(٢) المصدر السابق:١٠٦.

(٣) الخصائص: ٣٥/١.

(٤) المصدر السابق: ٦٧/١.

(٥) المصدر السابق: ٧٦/١.

حركة البناء من حركة البناء أحرى بالجواز، وأقرب في القياس»[١].

ويقول في (سر صناعة الإعراب): «وأخبرني أيضاً قال: سألني سائل قديماً، فقال: هل يجوز الخَرْم في أول أجزاء متفاعلن من الكامل؟ قال ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضين فيه، فعدلت به إلى طريق الإعراب »[٢].

«فقلت له: ما موضع «تِهيامي» من الإعراب ؟ فأفتى بأنه مرفوع بالابتداء»[٣]. **«فكما أن المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم في إيجابهما جنس الإعراب لهما، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع»**[٤].

«وقال بعضهم: إياّ: اسم مبهم يكنى به عن المنصوب، وجعلت الياء والكاف والهاء بياناً عن المقصود ليعلم المخاطب من الغائب؛ ولا موضع لها من الإعراب»[٥](*).

---

(١) المصدر السابق:١٣١، وراجع أيضاً مصطلح الإعراب في الخصائص في: ١/٣٦-٣٧-٥٠-٥١-٢٧٧-٢٨١-٢٨٣-٢٨٤-٣٠٩-٣١٠-٣٣٧-٣٩٩.

٢/ ٢٦-٢٩-٣٢-١٠٠-١٨٤-٢٠٠-٣٥٥-٣٥٦-٣٦٣، ٣/٥٦-٥٧-١٣٥.

(٢) سر الصناعة: ١/ ٤٩.

(٣) المصدر السابق: ١/ ١٣٩.

(٤) المصدر السابق: ١/ ٢٧٥.

(٥) سر الصناعة: ١/ ٣١٣.

ويقول في (اللمع):

«الكلام في الإعراب والبناء على ضربين: معرب، ومبني»(١).

«الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ، والفرق بينهما: زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث لتغير عامل وثباته»(٢).

«والمهموز كله يجري عليه الإعراب كما يجري على الصحيح»(٣).

«إذا استفهمت بـ (من) عن الأعلام، والكنى، فإن شئت، رفعت على الظاهر، وإن شئت حكيت الإعراب»(٤)(*).

ويقول في المحتسب:

«كما يقول ناس في الوقف: هذا بكرُ، ومررت ببكرٍ، لمّا جفا عليهم اجتماع الساكنين في الوقف وشحوا على حركةَ الإعراب أن يستهلكها

(*) وراجع كذلك مصطلح الإعراب في سر الصناعة:٣٠١-٣١٦-٥٤٢-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٥-٥٠٩-٥١٤.

(١) اللمع:٤٨.

(٢) المصدر السابق:٥٠.

(٣) المصدر السابق: ٥٨.

(٤) المصدر السابق:٣٦، راجع مصطلح الإعراب في اللمع أيضا: ٥٢-٥٦-٦٠-٦١-١٨٣-٣٠٧-٣٠٨.

(*) راجع مصطلح الإعراب في اللمع أيضاً: ٥٢-٥٦-٦٠-٦١-١٨٣-٣٠٧-٣٠٨.

الوقوف عليها نقلوها إلى الكاف»(١).

« قال أبو الفتح: أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه، لأنه استيفاء واجب الإعراب، لكن مَنْ حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب»(٢).

«وذهب يونس في (كاءٍ) إلى أنه فاعل من الكون، وهذا يَبعد؛ لأنه لو كان كذلك لوجب إعرابه، إذ لا مانع له من الإعراب»(٣).

«وليس من اللحن الذي هو إفساد الإعراب»(٤)(*).

وكذلك مصطلحات (الصرف)، والانصراف، والمنع من الصرف، وتصرف الكلمة، والتصريف والتصرف، ترد عند ابن جني كما هي عند العلماء. يقول في الخاطريات: «كما يقول سيبويه وغيره في ترك صرف (أحمر)منكّراً بعد تعريفه، لتجنبوا التسمية بنحو هذه الرذائل – يشير إلى التسمية بـ(كليب، وقراد وضب»(٥).

«وكما أنهم سووا بين ألف «باب» و«كتاب»، ردْفَيْن، وإن كانت

---

(١) المحتسب:١/١٠٢.

(٢) المصدر السابق:١/١٠٩.

(٣) المصدر السابق:١/١٧١.

(٤) المصدر السابق:١/٣٣٥.

(*) وراجع مصطلح (الإعراب) في المحتسب أيضا في: ١/١٣١-١٨٥-١٨٦-٢٣٤-٢٥١-٣٠٣-٣٠٧-٣٦٣،٢-٣٣/٥٥-٨٩-٩١-١٠٠-١١٥-١١٦-١٣٥-١٤٩-١٦٦-١٦٩-١٩٠-١٩١-٢٠٧-٢١١-٢٢٦-٢٢٨.

(٥) انظر: مقدمة المنصف ص ١/ ٤.

ألف (باب) بدلا من عَيْن وظاهرة في تصرف الكلمة نحو: أبواب وبويب وبّوبت حسابه»[١]. «ومن إضعاف الأقوى مَنْعُ فعل التعجب التصرف، أو تقديم مفعوله عليه ...وكذلك مالا ينصرف أصله الانصراف»[٢].

«(أشحب) غريب ولا فعلاء له فينبغي أن يكون كأرمل، إلا أن ترك صرفه يُؤنِس بأنّ له فعلاء أو هي في حكم الملفوظ بها له»[٣].

ويقول في الخصائص:

«ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي ... والثمانية الباقية كلها معنوية»[٤].

«والآخر منهما ما فيه النظر، وهو باب ما لا ينصرف. وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شَبَهين فيه من أشباه الفعل»[٥].

«فإن قيل: فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل، ألـه فيه تأثير أم لا؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير؟ وهل صرف زيد إلا كصرف كلب وكعب؟ وإن لم يكن للسبب الواحد إذا حلّ الاسم تأثير فيه فما بالـه إذا انضم إليه سبب آخر أثّرا فيه فمنعاه الصرف؟»[٦].

---

(١) الخاطريات:٣٠.

(٢) المصدر السابق٧٧.

(٣) المصدر السابق:١٠٦.

(٤) الخصائص١/١٠٩.

(٥) المصدر السابق: ١/١٧٧.

(٦) المصدر السابق: ١/١٧٨.

«وعلى هذا ما مَنَع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو: أحمر... لما في ذلك من شَبَه لفظ الفعل»[(١)(*)].

ويقول في (سر الصناعة):

«ألا ترى أن أهل التصريف قالوا: لا تزاد اللام إلا في أحرف يسيرة، نحو: ذلك، وألا لك، وهناك»[(٢)].

«ويدلك أيضاً على أنهم لا يريدون في هذه الأحرف بالزيادة – يقصد الباء واللام والكاف – ما يريدونه في حقيقة التصريف، أنهم يقولون في قولنا (ليس زيد بقائم) :إن الباء زائدة في خبر ليس؛ لأن معناه ليس زيد قائماً.... فقد علمت بهذا أنهم لا يريدون بالزيادة هنا حقيقة التصريف»[(٣)].

«واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات معرفة بتاء التأنيث في طلحة وحمزة، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل تاء التأنيث، فيمنعها حينئذٍ من الصرف»[(٤)].

«واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف مالا ينصرف،

---

(١) المصدر السابق: ١/٢١٥.

(*) راجع مصطلحات (الصرف والتصريف والممنوع من الصرف عند ابن جني في الخصائص):١/٩-١٥-٦٢-٦٣-٦٤-١١٧-١١٨-١٨٠-٢٠٢-٢٧٢،٢/١٥٠-٣٤٧-٣٥٨-٤٨٧، ٣/٣٠-٤٦-٨٢-١١٧-٢٦٨-٣١٦.

(٢) سر الصناعة: ١/ ١٢٠.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٢٢.

(٤) المصدر السابق٤٩٦.

ولـيس لـه تـرك صـرف مـا لا ينصـرف للضـرورة. هـذا مـذهبنا؛ وذلـك أن الصرف هو الأصل، فإذا اضطر الشاعر رجع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع»(١).

ويقول في التصريف الملوكي:

«ومعنى قولنا: التصريف، هو أن تأتي إلى الحروف الأصول – وسنوضح قولنا الأصول– فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها و التصريف لها... وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف عموماً هو ما أريناه من التلعب بالحروف الأصول، لما يراد فيها من المعاني المفادة وغير ذلك"(٢).

ويقول في المنصف:

١- **«التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك: أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل: جعفر... أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة»(٣).**

٢- **«ومن هنا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة، لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف هنا التنقل في الأزمنة .... وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها»(٤).**

---

(١) المصدر السابق٥٤٦.

(٢) التصريف الملوكي: ٥-٦.

(٣) المنصف: ١/٣-٤.

(٤) المنصف: ١/٣٢.

٣- «والحروف لا يصح فيها التصريف، ولا الاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول...»[١].

٤- «وكلما كان الاسم في شبه الحروف أعقد كان من الاشتقاق و التصريف أبعد»[٢].

٥- «والغرض في صناعة الإعراب و التصريف إنما هو أن يقاس ما لم يجيء على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يتبع ما عملوه، ولا يعدل عنه،لأنه هو المعنى المقصود، والسبب الذي وضع له هذا العلم...»[٣].

ويقول في (المحتسب):

«ويزيد في شبهه به أن الفلك عندنا اسم مكسَّر، وليس عندنا كما ذهب إليه الفراء فيه: من أنه اسم مفرد يقع على الواحد والجمع، كالطاغوت ونحوه. وإذا كان جمعاً مكسرا أشبه الفعل من حيث كان التكسير ضرباً من التصرف للفعل، ألا ترى أن ضربا من الجمع أشبه الفعل فمنع من الصرف وهو باب مفاعل ومفاعيل»[٤].

«كما أن وزن (ينْبَاعُ) على هذا (يفعال). ولو سمّيت به رجلاً لصرفته في المعرفة؛ لأنه قد فارق شبه الفعل وزنا. ولو سميته بينبع لم تصرفه، كما أنك لو سميته (بينظر) لم تصرفه. فإن سميته (بِأنظُور)،

---

(١) المصدر السابق: ١/٧.

(٢) المصدر السابق: ١/٨-٩.

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٤٢.

(٤) المحتسب: ١/٣١١.

تريد: (فَأَنظُر) لصرفته معرفة لزوال مثال الفعل. وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بسر الصناعة»[١].

«ألا ترى الثاء أذهب في التصرف من الفاء؟ وقد يجوز أن يكونا أصليين، إلا أن أحدهما أوسع تصرفاً من صاحبه، كما قالوا: وكْدتُ عهده وأكّدْتُه، إلا أن الواو أوسع تصرفاً من الهمزة»[٢].

«والأفعال أقعد في الاعتلال من الأسماء من حيث كانت كثيرة التصرف وله وضعت، والإمالة ضرب من التصرف»[٣].

وكل ما ورد عند ابن جني عن علم (الصرف أو التصريف) ،يدل على أحوال الحروف مفردة أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصنوعة فيها ،لما يخصها من القول في أنفسها[٤]، أو للتدريب والتمرين والتمرس بالصنعة الصرفية[٥].

وإذا وقفنا على مصطلح (الصناعة) أو(الصنعة) في كتب ابن جني، وجدناها تعني ممارسة العلم بمهارة، كما ذكرنا في الفصل السابق، وقد أكثر ابن جني من استخدامها في كافة كتبه.

يقول في الخاطريات:

---

(١) المصدر السابق ١/٣٤٠.

(٢) المصدر السابق:٢/٦٦.

(٣) المصدر السابق:٢/١٠٥، وانظر: كذلك ٢/٣٤٩.

(٤) انظر: المنصف: ١/٥ (مقدمته).

(٥) انظر: الخصائص: ٢/٤٨٧، وانظر:٢/٩٢، والمنصف: ١/٢١٥، والتصريف الملوكي:٨٨.

«(وزيد) من قولك: «مررت بزيد» هو شخص معروف ومقصود معيّن ولذلك لم يجز أصحابنا الإخبار به عن (زيد) و (عمرو) ونحوها في الكنية نحو (أبي زيد) و (أبي عمرو)، قالوا: لأنه كانت تلزمك الصنعة – إذا أخبرت عن (زيد) من (أبي زيد) في قولك (رأيت أبا زيد) – أن تقول: «الذي رأيت أباه زيد». و«الذي كلمت أباه عمرو»[١].

«فإن قيل: فإن السحرة لم يكونوا من أهل اللسان فيذهب بهم إعرابهم وإغرابهم فيه هذا المذهب من صنعة الكلام، قيل: ألا تعلم أن جميع ما ورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو مفهوم عن معانيهم وليس بحقيقة ألفاظهم»[٢].

ويقول في الخصائص:

«ومن هذا قولهم: قد بنى فلان بأهله؛ وذلك أن الرجل إذا أراد الدخول بأهله بنى بيتاً.... فقيل لكل داخل بأهله: هو بان بأهله.... ونحو من هذه الاستعارة في هذه الصناعة، استعارتهم ذلك في الشرف والمجد»[٣].

«ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندّعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها كانت مرّة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير مالا يطوع النطق به لتعذره»[٤].

---

(١) الخاطريات:٩٦.

(٢) المصدر السابق١١٩.

(٣) الخصائص:١/٣٩.

(٤) المصدر السابق١/٢٥٩.

«ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه»[١].

«وكذلك قولنا زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى»[٢](*).

ويقول في (سر الصناعة):

«قال أبو علي: وأَوْلَى (أنْ) المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة. وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الصنعة أسهل مما ارتكبه الكوفيون»[٣].

ويقول في (المحتسب):

«اعلم أن جميع ما شذ عن قراءة القراء السبعة، وشهرتهم مغنية عن تسميتهم – ضربان: ضرب شذ عن القراءة عارياً من الصنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله فلا وجه للتشاغل به.... وضرب ثان وهو هذا الذي نحن على سمته، أعني ما شذ عن السبعة، وغمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوّل عليه، المولى جهة الاشتغال

---

(١) الخصائص:١/٢٦٣.

(٢) المصدر السابق ١/١٧٩-١٨٠.

(*) وراجع مصطلح (الصناعة- الصنعة) في الخصائص: ١/٢٨٢-٣٠٣-٣٦٢، ٢/٦-٥٧-٦٢-٨١-٩٢-٩٣-١٠٩-١٥٢-١٥٣-١٥٦-١٥٧-١٧٦- ٢٠٤-٢١٨-٢٦٢-٣٤٤-٣٥٦-٤١٣-٤٢٦-٣،٤٧٠/٦-٧-٩-١٩- ٣٨-٧٥-٨٤-٩٨-١٤٧-٢٠٠-٢١٠-٢٧٣.

(٣) سر الصناعة: ٢/ ٥٤٩.

به»[١].

«وأما (عليهُمِ) بكسرة الميم من غير ياء فإنه لما كانت الصنعة فيه إنما طريقها الاستحقاق، اكتفى بالكسرة من الياء»[٢].

«وأما قراءته على الرواية الأخرى: (أنبيهُم) فهو على قياس التخفيف الصريح، ولك في الهاء على هذه القراءة الضم والكسر. الضم وجهين أحدهما وهو الأظهر إخراجها على الأصل فيه والآخر وفيه الصنعة، وهو أن الياء ليست بلازمة، وإنما اجتلبها تخفيف الهمزة»[٣].

«وتجيز الصنعة أن يكون يَتَفَوعَلُونَه ويَتَفَعوَلونَه جميعاً، إلا أن يتفعلونه الوجه؛ لأنه الأكثر والأظهر»[٤](*).

وورد مصطلح صناعة الإعراب في المحتسب أيضاً وغيره من كتبه وهو يريد ما أراده غيره من النحاة[٥].

وجاء في المغني ما يؤكد أن صناعة الإعراب هي النحو، قال: (والمقصود بالصناعة النحوية قواعد النحاة...)[٦].

---

(١) المحتسب: ١/٣٥.

(٢) المصدر السابق ١/٤٥.

(٣) المصدر السابق ١/٦٧.

(٤) المصدر السابق ١/١١٨.

(*) وراجع أيضاً مصطلح (الصنعة، الصناعة) في المحتسب: ١/٦٠-٨٩-١٠٢-١٣١-١٤٧-١٥٩-٣١٠-، ٢/٦٢-٦٣-١٥٢-١٧٨-٣١٦-٣٦٧.

(٥) انظر :المحتسب: ١/٣٤-٣٥.

(٦) انظر: المغني ٢/ ٦٠٥.

كما أشار إلى أن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها منها: مراعاة الصناعة وما يقتضيه ظاهرها، وترك المعنى، أو مراعاة المعنى وترك الصناعة النحوية[١] وهذا يؤكد أن الإعراب يعتمد على المعنى واللفظ والصناعة النحوية، وأورد ما يدل على أن الصناعة النحوية[٢] أو صناعة الإعراب قد يراد بها النحو والصرف معاً.

وبعد، إن أعدنا النظر في عملية المسح لمصطلحات ابن جني في كتبه، خرجنا بنتيجة مفادها أنه لا يقصد بـ (صناعة الإعراب) علم التصريف كما زعم د. هنداوي؛ بل ما ورد عنده ثبت يقيناً عدم صحة ذلك، إذ وجدناه يتحدث[*] عن تقليب أصول المثال ويشير إلى أنه من «صناعة الاشتقاق»[٣] ولقد تكلم بإسهاب د. هنداوي عن العلاقة بينهما في كتابه مناهج الصرفيين[٤] فلماذا لم يسم ابن جني كتابه (صناعة الاشتقاق)؟ مع مع أنه نبه على تداخل المصطلحين وأومأ إلى العلاقة بينهما وتبادل المسميات فأحياناً يسمى الاشتقاق تصريفاً، وأحياناً اشتقاقاً[٥]؟! ولقد قال: «وينبغي أن يُعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً ،لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٥٣٩/٢.

(٢) انظر: المصدر السابق:٦٧١/٢-٦٧٢.

(*) فضلاً عن عملية المسح المشار إليها قبل.

(٣) انظر: الخصائص: ١٢/١.

(٤) انظر: مناهج الصرفيين: ٤٩/٤٨/ ٥١/٥٠ وما بعدها.

(٥) انظر: المصدر السابق:٤٩.

شتى... ترى ، وكذلك الاشتقاق أيضاً ألا ترى ...»[١] كما أنه أدرك أن التصريف هو الطريق للاشتقاق ،وأن الاشتقاق هو أهم الطرق لمعرفة الزائد من الأصلي[٢] !؟ .

أليس الاشتقاق من علم التصريف؟، وكما صرح ابن جني في مقدمة شرحه للمنصف بأن قال: «وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية،... لأنه ميزان العربية.... ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف»[٣].

وإن تجاوزنا الاشتقاق وتقسيمه بعيداً عن التصريف، نجد الإلحاق عند ابن جني مشاراً له بـ (صناعة لفظية)[٤] و (طريق صناعي لفظي)[٥] فلِمَ لم يسمه (صناعة الإعراب) إن كان مصطلحه في الإشارة إلى التصريف ؟!

وكذلك في حديثه عن الإبدال، يقول :إنه من (صنعة اللغة)[٦]، ولم يقل :صناعة الإعراب، وأشار إلى همز (موسى) بأن فيه (صنعة

---

(١) المنصف: ١/٣-٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/١٦٦.

(٣) المنصف: ١/ ٢.

(٤) انظر: الخصائص ١/٢٢١.

(٥) انظر: المصدر السابق ١/٢٢٣.

(٦) انظر: المحتسب: ٢/٦٣.

تصريفية)[١].

في المقابل تحدث عن الاطراد والشذوذ في اللغة، وقال: «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من موانع الصناعة مطرداً»[٢]، فهل قصد هنا علم التصريف !؟

وتحدث عن توجيه القراءة الشاذة ،و كيف تقبل متى ما كان فيها ما تلطف صنعته وتعرف بغيره فصاحته، وترسو به قدم إعرابه، وغيرها مما أدى إلى رواية تَقَوَت، وأنحى على صناعة من الإعراب رُضيت واستعلت[٣]. والظاهر أنه لا يقصد الصرف.

وكذلك في حديثه عن الحذف في اللغة فقد عنون للباب بأنه جائز «إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه»[٤]. وبسط الحديث عن الحذف مشيراً لما يعرض فيه من صناعة اللفظ قاصداً اللغة[٥].

خلاصة الأمر أنه استخدم بكم هائل علم التصريف كمصطلح في كتبه، وفوق هذا استعمل مصطلحات مختلفة في الإشارة لمباحث العربية ،من: صرف ونحو ولغة ،ومن صناعة اللفظ والصنعة التصريفية وصنعة اللغة وخلافه.

ويقفز إلى الذهن سؤال هو: هل فعلاً لم يرد (المصطلح) (صناعة

---

(١) انظر: المصدر السابق: ١٤٨/٢.

(٢) الخصائص:٩٧/١.

(٣) انظر: المحتسب: ٣٢/١.

(٤) الخصائص:٢٨٤/١.

(٥) انظر: المصدر السابق ٢٨٨/١.

الإعراب) إلا في عنوان كتاب ابن جني (سر صناعة الإعراب) وهذا الذي يجعل د. هنداوي يجعل المسألة قاطعة في ذهنه معتمداً على هذا الرأي، متجاهلاً مصطلحات ابن جني في كتبه الأخرى؟ !!! نقول قمنا بعملية مسح ووجدنا هذا المصطلح (صناعة الإعراب) قد ورد عند ابن جني ثلاث مرات في كتابه (الخصائص) مرتين داخل شرحه للأبواب(١)، ومرة كعنوان لبابه(٢)، هذا الورود ساند نتيجة المسح؛ إذ تحدث عن باب «في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد»(٣) مبيناً أنه موضع استعملته العرب اعتماداً على المعنى لأنه مفاد من الموضعين جميعاً، والمعاني عندهم أشرف من الألفاظ. وضرب مثلاً لذلك بأعرابي سئل عن تحقير الحُبَاري، فقال: حُبْرور، شارحاً ما يستفاد من هذا المثل بأن الأعرابي أجاب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ، متجاوزاً صناعة الإعراب التي هي لفظية ولقوم مخصوصين، من بين أهل الدنيا أجمعين كما قال ابن جني.

وأخذ يسرد أمثلة على وضع لفظ مكان آخر بسبب اتفاقهما في المعنى ،مثل :(حاسوا وجاسوا) و (موضع زين وموضع ضيق) و (يابس وبائس) وغيره(٤). معلناً أن (أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأت إلا به، ولاعدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما

---

(١) انظر: الخصائص: ٤٦٦/٢، ٢٤١/٣.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٧٠/٣.

(٣) المصدر السابق: ٤٦٦/٢.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٤٦٦/٢-٤٦٧.

واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد[١].

يظهر لنا من هذا الباب أنه قصد (بصناعة الإعراب) صناعة علم العربية كذلك في الباب الآخر في (التراجع عند التناهي)[٢] ذكر أن هذا المعنى مطروق في غير (صناعة الإعراب)[٣] كما أنه مطروق فيها، وضرب مثلاً في غيرها بأن الإنسان إذا تناهى في الضحك بكى، وإذا تناهى في الغمّ ضحك، وإذا تناهى في العظة أهمل.

وضرب للتراجع عند التناهي في (طريق صناعة الإعراب) بأن نفي النفي إيجاب، وأن الإيغال في التأنيث يُرجع إلى التذكير[٤].

فهل هذا المعنى الذي تحدث عنه ابن جني مشيراً لوروده في صناعة الإعراب، يقصد بذلك علم الصرف؟ المنطق أنه يقصد صناعة علم اللغة العربية.

وأخيراً نجده يعنون باباً عنده بـ(باب في خصوص ما يُقنع منه العموم من أحكام صناعة الإعراب)[٥] يوضح فيه كيف تكون العلل سليمة بأن تحتاط للموضع وتستظهر للفظ والمعنى، وتبعد الظن عن المستضعف الغُمْر، فتكون إجابتِك حراسة له وتقريباً منه ونفياً لسوء المعتقد عنه، ومثل قولك عن تخفيف همزة نحو صَلاَءة وعَبَاءة: لا تلقى حركتها على

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٤٦٨/٢.

(٢) المصدر السابق ٢٤١/٣.

(٣) المصدر السابق: ٢٤١/٣.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٢٤١/٣.

(٥) الخصائص:٧٠/٣.

الألف؛ لأن الألف لا تلقى عليها حركة الهمزة، فهذا (جواب فيه تخصيص يقتع منه عمومه) خلاف لو أجبت (لأن الألف لا تكون مفتوحة أبداً) إذ يجوز أن يتبادر إلى ذهن من ضعف نظره أنها إن لم تكن مفتوحة ،فقد يجوز أن تكون مكسورة، فتكون إجابتك فيها تخصيص ليس بمقتع فيه العموم. وكذلك عندما نقول :(إن ظننت وأخواتها) تنصب مفعوليها المعرفتين، كانت إجابة صادقة وفيها تخصيص لا يقتع العموم ،إذ قد يتبادر إلى الذهن أن مفعوليها النكرتين لهما أحكام أخرى، فتحتاط وتجيب بأن (ظننت تنصب مفعوليهما) ليشمل الفريقين بالحكم[١].

يبرز لنا من هنا أن ابن جني قصد (بصناعة الإعراب) صناعة علم العربية.

ثالثاً: النتيجة:

وصلنا إلى أن (صناعة الإعرب) مصطلح قصد به ابن جني (صناعة هذا العلم) علم الإعراب، فقد كانت هذه التسمية شائعة كما ذكرنا في الفصل السابق، وابن جني يراوح في الاستعمال بين علل النحو وعلل الإعراب، قاصداً أن الإعراب هو النحو، إذ يقول: «وليس كذلك علم الإعراب، ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا؛ من حيث كان إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني»[٢].

وكذلك ألف باباً في (القول على النحو)[٣] معرفاً النحو بأنه :انتحاء

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٣/٧٠-٧١.

(٢) المصدر السابق:١/١٧٥.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١/٣٤.

سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره. ثم ألف بعده باباً في (القول على الإعراب)[١] معرفاً الإعراب بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وكأنه يقول: إن الإعراب هو النحو. وقد قال مقارناً بين علل الفقه وعلل النحو: «فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب، فلِمَ جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟[٢].

ونراه معبراً عن العلم بـ (الإعراب)[٣] مرة، وأخرى ب (النحو) ،ويعود ليكرر ذلك بقوله: «ولست تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله...فجميع علل النحو إذا موطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد»[٤].

يبقى السؤال المهم: ماذا قصد ابن جني في عنونة كتابه بـ(سر صناعة الإعراب) ؟!

نقول: إن ابن جني عالم في العربية لا يشق له غبار في جميع فروعها، وقد صنف العربية وتمرس فيها[٥]، وظهرت له قيمة علم التصريف في دراسة علم النحو، وتحدث عن ذلك، وعن صعوبة طرق علم التصريف، يقول في مقدمة شرحه لكتاب المازني «كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة ،وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل اللغة، لاشتغالهم

---

(١) المصدر السابق: ١/٣٥.

(٢) السابق نفسه.

(٣) انظر:الخصائص: ١/٥٠.

(٤) المصدر السابق: ١/٥١.

(٥) انظر: مقدمة الخصائص ١/٦١-٦٨، معجم الأدباء: ١٢/٨١-٨٣.

بالسماع عن القياس»[١].

وقد نبه على الفرق بين التصريف والاشتقاق والنحو، قائلاً: «إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أعقد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق.... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومُعيناً على معرفة أغراضه ومعاينه»[٢].

ومما سبق نلحظ أن عقلية ابن جني أدركت أهمية دراسة التصريف ،وأنها سابقة لدراسة النحو، لذلك ألف كتابه المستقل في علم الصرف (سر صناعة الإعراب)، فإن أَعَدْنَا النظر تترى في كتابه، أمكننا أن ندرك المنهجية الجديدة التي توصل إليها ذهن ابن جني والتي جعلت كتابه (سر الصناعة) فريداً من نوعه في مؤلفات التصريف، فإن المنطق يقول: ما الذي دعاه إلى التأليف المقارب لكتاب المازني؟!

ويأتي الجواب بارزاً للعيان في أنه اتبع منهجاً مختلفاً وتناولاً جديداً جعل كتابه أساس النظريات في يومنا هذا؛ إذ لم يستطع المحدثون من

---

(١) المنصف: ٣/١.

(٢) انظر: المنصف: ٤/١-٥، وانظر: ٢/١-٣ المصدر نفسه، ومناهج الصرفيين:٤٨ وما بعدها إلى ٥٠.

علماء اللغات أن يتجاوزوا ما جاء به إلا في جوانب قليلة[١] فقد وصل إلى المنهج السليم لدراسة هذا العلم، وهو أسبقية الدراسة الصوتية، حتى تكون صناعة هذا العلم منسقة منظمة يسيرة للتناول، يقول كمال بشر: «أما وصف ابن جني للمخارج بالصورة التي سجلها في كتابه، وترتيبه لهذه المخارج، فهو يدل على قوة ملاحظته و ذكائه النادر. والحق أن النتائج التي وصل إليها هذا العالم في هذا الوقت الذي كان يعيش فيه لتعد مفخرة له ولمفكري العرب في هذا الموضوع. ومما يؤكد براعتهم ونبوغهم في هذا العلم أنهم قد توصلوا إلى ما توصلوا إليه من حقائق مدهشة دون الاستعانة بأية أجهزة أو آلات تعينهم على البحث والدراسة كما نفعل نحن اليوم»[٢].

فقد تناول ابن جني في كتابه حروف العربية التسعة والعشرين دارساً إياها دراسة صوتية تصريفية مبهرة، مبيناً صفة كل حرف واستعماله، ووقف عند كل ظاهرة وقفة متأنية، فكان يحلل ويعلل ويورد الأشباه والنظائر، مؤكداً في كل هذا أن علم التصريف يعتمد على ما يقدمه له علم الأصوات من نتائج[٣] وهذا هو (السر) الذي فطن إليه ابن جني في صناعة هذا العلم[*]».

---

(١) انظر: مقدمة الصناعة١/٢٨.

(٢) علم الأصوات:٩٥.

(٣) انظر: مناهج الصرفيين:٢٦-٢٧.

(*) نعم فطن د. هنداوي لمنهج ابن جني وتميزه، لكن فاته أن هذا هو (السر) الذي قصده ابن جني.

والذي من أجله جُعل كتابه مع كتاب سيبويه، المصدر الأساسي في أية دراسة صوتية لأصوات العربية[١].

وكان ابن جني أكثر اللغويين المتحمسين لفكرة الصلة بين اللفظ والمدلول، و يظهر لنا أن ابن جني وصل لهذا المنهج وبثه في مؤلفاته كالخصائص والمحتسب ،وبسط ذلك مكتملاً في مؤلفه (سر صناعة الإعراب) ،ولذا نجده ذكر مصطلح (صناعة الإعراب) في مواضع محدودة جداً في الخصائص[*] منتظراً أن تكتمل النظريةعنده في مؤلف (سر الصناعة) ويظهر تصنيفه، لذلك قيل :إ نه ألف (الخصائص) و(سر الصناعة) بالتزامن[٢]، لأننا نجد أبواباً في الخصائص تظهر ما وصل إليه ابن جني من أثر الأصوات في صناعة الإعراب حيث عقد لها فصولاً أربعة وهي: تلاقي المعاني على اختلاف العصور والمباني[٣]، والاشتقاق الأكبر[٤]، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[٥]، وإحساس الألفاظ أشباه المعاني[٦].

ويأخذ ابن جني في التأكيد على أن المعاني المتقاربة يلزمها ألفاظ

---

(١) انظر: مناهج الصرفيين:٢٦.

(*) راجع ص ٢٣ في هذا البحث.

(٢) انظر: مقدمة الخصائص ٦٩/١.

(٣) الخصائص: ١١٣/٢-١٣٣.

(٤) الخصائص: ١٣٣/٢-١٣٩.

(٥) المصدر السابق: ١٤٥/٢-١٥٢.

(٦) المصدر السابق: ١٥٢/٢-١٦٨.

وأصوات متقاربة، يقول: «الهمزة أقوى من الهاء... والهمزة أقوى من العين، لذلك كان الأَزُّ أعظم في النفوس من الهَزُّ، لأنك قد تَهِزّما لا بال له كالجذع وساق الشجرة.... كما أن أسف النفس أغلظ من العسف»(١).

ويقول في المحتسب:

«واعلم أن العرب تقارب بين الألفاظ والمعاني إذ كانت عليها أدلة ولها محيطة، فمن ذلك ما نحن عليه، وهو :نَحَت يَنحَتُ، وقد قالوا :نَحَط يَنحَط إذا :زَفَر في بكائه، فكان ذلك الضغط الذي يصحب الصوت ينال من آلة النفس ويحثها»(٢).

وهكذا يمضي ابن جني في ضرب الأمثلة ليبرهن بالشواهد والأدلة على صدق نظريته،و التي ترى أن تقارب مخارج الحروف أو تقارب الأصوات في الألفاظ إنما هو سبب لتقارب المعاني التي تؤديها هذه الأصوات.

ففي (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) يجعل الأساس أو السبب الأول في تقارب الألفاظ هو أن تقارب الحروف في معانيها قد جعلها تتقارب في مخارجها، ولكن في (إمساس الألفاظ أشباه المعاني يكون السبب في تقارب المعاني هو تقارب أصوات الكلمات، أي أن المعاني تتقارب وتتشابه نتيجة لتقارب جرس الحروف، وليدل على صدق مقولته راح يعقد صلات شتى بين الوزن الصرفي وما يوحي به من معنى،

---

(١) المصدر السابق: ١٤٦/٢.

(٢) المحتسب: ٣٢١/١-٣٢٢.

كالمصادر التي جاءت على وزن (فَعَلان)[١].

وكذلك يعقد صلة بين عين الكلمة المُضَعف وبين المعنى القوي فتكرار الطاء في قطّع والسين في كسّر، إنما زادوا في الصوت لزيادة المعنى، وليدللوا باللفظ على تكثير الفعل نفسه، وتقويته والمبالغة في حصوله[٢].

وذهب ابن جني أكثر من ذلك، فعقد صلات بين أصوات الألفاظ وبين ما تدل عليه من أحداث بمحاولته الربط بين دلالة الكلمة وجرس أحد أصواتها أو حروفها، محققاً بذلك سبقاً على العلم الحديث، بإدراك القيمة التعبيرية للفونيم، وقدرته عل صبغ معنى الكلمة بما يوحي به[٣].

ولم يقتصر الأمر عند ابن جني على فونيم الحرف ،وإنما جعله أيضاً في فونيم الحركات[٤].

ولقد أدرك د. هنداوي ذلك فقد قال: (وأما ابن جني فقد كان للتصريف عنده ثلاثة مدلولات وهي[٥]:

الأول: التنقل في الأزمنة من ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل ونحوها.

الثاني: القياس اللغوي.

---

(١) انظر: الخصائص: ٢/١٥٢-١٥٣.

(٢) انظر: المحتسب: ٢/٢١٠.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/١٥٧-١٥٨، المحتسب: ٢/١٩.

(٤) انظر: المحتسب: ٢/١٨.

(٥) انظر: مناهج الصرفيين:١٩.

الثالث: تنقل أحوال الكلام وتحاور الزيادة إياها.

وأما المدلول الأول فيدل عليه قوله: «معنى قولنا التصريف: أن تأتي إلى الحروف الأصول.... فتنصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف...».

وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلاعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها ومن غير ذلك»(١).

ويدل على المدلول الثاني قوله: (التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى...»(٢).

وعلى المدلول الثالث: (ومن هنا صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة.... ولست أعني بالتصريف ها هنا التنقل في الأزمنة .... وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها)(٣).

وأكد أن المدلول الأول عند ابن جني هو في الحقيقة الاشتقاق ،وذلك لأن التصريف في اللغة التغيير ،والاشتقاق هو: تغيير الصيغة إلى صيغ أخرى تخالفها في الوزن ،فليس هناك ما يمنع أبداً من إدراج الاشتقاق في التصريف.

ولقد ذكر ابن جني أن من أراد أن يبدع في النحو، فلابد أن يبدأ بالتصريف وقبله الأصوات ،فقد قال: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ،والنحو لمعرفة أحواله المتنقلة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان

---

(١) التصريف الملوكي: ٥-٦.

(٢) المنصف: ١/٣-٤.

(٣) المصدر السابق ١/٣٢.

من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حالة المتنقلة...»[١]. ولقد نص على ذلك المازني قبله[٢]، وهذا ما أكده د. هنداوي[٣] نفسه في كتابه قائلاً: (لقد طبق أبو الفتح المنهج الذي أشار إليه من وجوب تقديم علم التصريف على النحو في كتابه (صناعة الإعراب) ،إذ قدم الحديث في الأصوات على مباحث التصريف التي تشكل موضوع الكتاب ،وإن تخللتها بعض المسائل النحوية ،فكما أنه رأى ضرورة تقديم التصريف على النحو.... كذلك ينبغي على من أراد معرفة التصريف أن يبدأ بمعرفة الأصوات، لأن التصريف يبحث في الأبنية التي تتألف من الأصوات اللغوية، ومعرفة المادة التي يبنى منها يجب أن تكون قبل معرفة البناء، وقد فعل ذلك ابن جني...)[٤].

وقال: «ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن المحدثين يرون أن التصريف لا يقوم إلا على ما يقرره علم الأصوات من الحقائق وما يرسمه من حدود، فهو يعتمد عليه اعتماداً كلياً، والظواهر الصوتية تلعب دوراً بارزاً في تحديد الوحدات الصرفية وبيان قيمتها ،حتى أن فيرث قال: «لاوجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات)[٥] والنحو يقوم على ما يقدمه

---

(١) المنصف: ١/٤-٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/٣٤٠.

(٣) مناهج الصرفيين: ٢٦/٢٧.

(٤) المصدر السابق ٢٧/٢٨.

(٥) انظر: مناهج الصرفيين: ٢٥-٢٦، علم اللغة العام- الأصوات ١٨٤/١٨٥.

له علم التصريف...»[١].

وقال: «ولذلك رأى المحدثون أن تأخير التصريف عن النحو يذهب بالغرض الأساسي من دراسته، وذلك أنه خادم للنحو وممهد له، وذلك يقتضي بالبدء بدراسة التصريف ومسائله لتكون معدة في يد الباحث النحوي، فتقديمه على النحو أمر ضروري يدعو إليه التقليد اللغوي النحوي»[٢].

ثم أكد د. هنداوي أن ذلك المنهج ليس بجديد على التصريف العربي بل نص عليه سيبويه عندما فسرَ مسائل التصريف تفسيراً صوتياً في كتابه، وعندما تبعه ابن جني وغيره[٣] حتى أن د. هنداوي نفسه قال: «لقد طبق أبو الفتح المنهج الذي أشار إليه.... في كتابه (سر صناعة الإعراب) ...»[٤].

ويقول د. هنداوي إن المحدثين من علماء اللغة يطلقون مصطلح (الصرف) مرادف لمصطلح (بناء الكلمة) لأنه ميدان علم الصرف[٥]، ويتكلم عن أن الوحدة الصرفية هي أساس بناء الكلمة وأن الوحدة الصرفية هي التي أطلق عليها الغربيون مصطلح (المورفيم) الذي هو أصغر وحدة

---

(١) مناهج الصرفيين: ٢٥-٢٦.

(٢) المصدر السابق ٢٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢٦.

(٤)المصدر السابق: ٢٧-٢٨.

(٥)انظر: مناهج الصرفيين: ٢١-٢٢.

ذات معنى[١]، كما أنه يؤكد أن الوحدة الصرفية (المورفيم) قد تكون كلمة أو جزءاً من كلمة[٢] وهي المصطلح الأساسي في التحليل الصرفي الحديث.

وإذا كان (علم اللغة الحديث) جعل للغة أربعة مستويات[٣] كما ذكرها د. هنداوي:

١- مستوى الأصوات.

٢- مستوى الصرف.

٣- مستوى النحو.

٤- مستوى المفردات.

وإذا كان التصريف في علم اللغة الحديث يبحث في الوحدات الصرفية (المورفيمات) التي تؤدي وظائف محددة في الصيغ[٤]، فإن ابن جني أدرك ذلك إدراكاً تاماً ،ورتب منهجه بحيث اعتمد على الأصوات ومستوياتها، ثم اعتمد على التصريف ومستوياته ،ليقول :إن ذلك هو (سر) النجاح في صناعة النحو والإعراب، ثم الإبداع في اللغة والعربية وهذا (سره) الدفين الذي سبق به العلم الحديث، واستحق لأجل ذلك أن يكون كتابه (سر صناعة الإعراب) فتحاً مبيناً في فقه اللغات[٥] لذلك نقول: إن ابن جني عالمٌ فذٌّ اعتمد على مصطلحات

---

(١)انظر: المصدر السابق: ٢١-٢٢.

(٢)انظر: المصدر الساق: ٢١-٢٢.

(٣)انظر: المصدر السابق: ٢٣-٢٤.

(٤)انظر: المصدر السابق: ٢٤.

(٥) انظر: دراسات في فقه اللغة: ١٥٩ د. صبحي الصالح.

العلوم وحدودها بدقة .

فإذا ثبت لنا كما قال د. هنداوي: إن (النحو) يشمل (الإعراب) و(التصريف) وإن المقابل الحقيقي (للإعراب) هو (التصريف) وليس (النحو)، حيث قال: (وهذا ما كان يعنيه النحاة العرب المتقدمون بمصطلح النحو وإن تسمحوا أحياناً فجعلوا (النحو) مقابلاً (للتصريف) ...، وعلى الرغم من تسمح ابن جني أحياناً في هذه المسألة فقد كان هو وشيخه أبو علي أكثر النحاة دقة وتحديداً للمصطلحات...)[١].

وإذا كان الغربيون أطلقوا مصطلح (التصريف) على العلم الذي يختص بدراسة الصيغ، ويطلقون مصطلح (النحو) على العلم الذي ينظم الكلمات في شكل مجموعات أو جمل ثم يجمعهما ،فعندهم مصطلح واحد هو: (علم القواعد أو التركيب أو التركيب القواعدي) ،وهذا ما سبقهم إليه ابن جني ،حيث جمع كل ما يجب على صانع العربية وقواعدها أن يُلم به، وهو: (الأصوات – التصريف – النحو والإعراب – ثم يكون عالماً بالعربية) يقول الدكتور هنداوي: ((ومصطلح النحو) عند الغربيين هو في العربية ما انتهينا إلى تسمية بـ (الإعراب) ،(وأما) (القواعد) فهو المصطلح الذي يساوي مصطلح(النحو) في العربية، وأما السبب في جمع مصطلحي (النحو) و(الصرف) تحت اسم واحد هو (التركيب القواعدي).

فهو تداخل المصطلحين وعدم وضوح الحدود بينهما[٢]....)

ومما تقدم يظهر لنا أنه: إذا كان (النحو) عند الغربيين هو

---

(١) مناهج الصرفيين:٣٢.

(٢) انظر: مناهج الصرفيين: ٣٣.

(الإعراب) عندنا ،وإذا كان (الإعراب) هو (النحو) عندنا أيضاً، وإذا كان (علم القواعد) هو النحو، فإننا نصل إلى رأيٍ واحدٍ هو:أن (الإعراب) و(القواعد) و(النحو) مصطلحات ومسميات لشيء واحد تقريباً وتتشابه في حدودها.

وإذا قصد بالإعراب التغير الحاصل في أواخر الكلمات بسبب العوامل ،فهو مقابل التصريف لأننا نجد لكل منهما تغيراً، فلم استخدم ابن جني الإعراب هذا هنا؟ وإذا قلت ناقلاً: «ولشدة ارتباط التصريف بالنحو فقد أطلق عليهما معظم الباحثين مصطلح (قواعد اللغة) ،في حين يُفضل بعضهم مصطلح: (النحو) ،لأن النحو عندهم لا ينفصل عن الصرف ،ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما إلا في حدود ضيقة، وأن الإعراب وقواعده يتمثل في الأصوات القصيرة التي تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بعناصر الجملة الأخرى...»[(١)].

فكيف يكون مراد ابن جني من (الإعراب) (التصريف) ؟ وكيف يدرك ابن جني أهمية التصريف ويشرح كتاب المازني أستاذه، ويؤلف كتباً في التصريف ويدرك أن التصريف والصوت أساس الدراسة النحوية، ثم يسمي كتابه (الإعراب)، مع أنه كما ذكرت فطن إلى موضع التصريف من الإعراب[(٢)]؟

فهل فات ابن جني معنى (التصريف)والمصطلحات المرادفة له؟ وقد ألف التصريف الملوكي واطلع على مسميات الكتب قبله، وفي عصره،

---

(١)انظر: المصدر السابق: ٣٣-٣٤.

(٢)انظر: المصدر السابق: ٦٠، المنصف: ٢/٣٤٠- ١/٤-٥.

وكلها ميزت بين النحو والتصريف واللغة والقراءات، وأصناف العلوم الأخرى!؟

ومن هنا نستطيع أن نقول واثقين:

لقد أدرك ابن جني علاقة علم الأصوات بمخارج الحروف ،وعلاقتها ببعضها، وما يترتب على ذلك من تغييرات صرفية مهمة، تُبنى عليها علوم العربية الأخرى ، فكان السر الذي يجب أن يتعلمه أهل العربية وصناعها المبدعون هو دراسة هذه الأصوات والحروف ومخارجها وما يعتريها من حذف وإبدال وزيادة وإدغام وقلب وإعلال، فتلك الدراسة هي اللبنة الأولى في دراسة النحو والإعراب ،ثم تكون قد تمكنت من عماد علوم العربية ،فالصانع الماهر في علم العربية لابد أن يبدأ دراسته من أول لبنات البناء، ثم ينتقل إلى الأعلى، ويبني علمه على أساسه، وهذا السر الذي كشفه ابن جني وهو المنهجية التي وضعها لطلاب العلم، فهم يبتدؤون بالحروف ومخارجها وأصواتها ،ثم بإعلالها وإبدالها،ثم بالنحو وقواعده وأصوله وعلله، فإذا ربطت الحروف والأصوات بالألفاظ وبالمعاني،و حدد الدارسون نوع هذه الألفاظ ومعانيها وأوزانها ونوعها ،تمكنوا من إعرابها معتمدينَ على المعنى الذي يتفق مع قواعد الصناعة النحوية، كيف لا وهو يؤكد على أهمية المعنى والصناعة النحوية في الإعراب.

ويؤكد ذلك لدينا قول ابن الأثير: «فإن قيل: أما علم النحو فمسلم إليك أنه تجب معرفته، لكن التصريف لا حاجة إليه، لأن التصريف إنما هو معرفة أصل الكلمة وزيادتها وحذفها وإبدالها، وهذا لا يضر جهله، ولا تنفع معرفته، ولنضرب لذلك مثالاً كيف اتفق،فنقول:إذا قال القائل:رأيتِ سرداحَا،لا يلزمه أن يعرف الألف في هذه الكلمة زائدة هي أم

أصلية، لأن العرب لم تنطق بها إلا كذلك، ولو قلت:سِردَحا،بغير ألف،لما جاز لأحد أن يزيد الألف فيها من عنده، فيقول:سِرداحَا،فعلم بهذا أنه إنما ينطق الألفاظ كما سمعت عن العرب من غير زيادة فيها ولا نقص،وليس يلزم بعد ذلك أن يعلم أصلها ولا زيادتها،لأن ذلك أمر خارج عما تقتضيه صناعة تأليف الكلام، فالجواب عن ذلك أننا نقول: ....فهذا لا يعلمه إلا التصريفي وتكليف النحوي الجاهل بعلم التصريف معرفة ذلك، كتكليفه علم ما لا يَعْلَمه، فثبت بما ذكرناه أنه تحتاج إلى علم التصريف، لئلا يغلط في مثل ذلك.

ومن العجب أن يقال: إنه لا يحتاج إلى معرفة التصريف، ألم تعلم أن نافع ابن أبي نعيم وهو من أكبر القراء السبعة قدراً، وأفخمهم شأناً قال في معايش: معائش، بالهمز ولم يعلم الأصل في ذلك، فؤخذ عليه، وعِيبَ من أجله، ومن جملة من عابه أبو عثمان المازني فقال في كتابه في التصريف(١): إن نافعاً لم يدرِ ما العربية، وكثيراً ما يقع أولو العلم في مثل هذه المواضع، فكيف الجهال الذين لا معرفة لهم بها ولا إطلاع لهم علم...»(٢).

وكذلك قال د. هنداوي: عن تأثر ابن جني في أصول النحو بأصول الفقه وأن العالم لابد أن يكون متبحراً في كل فروع العلم، «وما فعله ابن جني من وضع أصول التصريف على مذهب أصول الفقه يدل على التفاعل بين علوم الشريعة وعلوم العربية،.... وهذا يتطلب منه أن يتقن

---

(١) انظر: المنصف: ١/٣٠٨-٣٠٩.

(٢)انظر: المثل الثائر: ١/٣٣-٣٤.

النحو حتى يقف على مذاهب العرب في كلامها ...»[١].

ولقد قال د. هنداوي: «ثم إن القياس أصل من أصول التصريف، وإذا كان ذلك فقد وجب على من أراد معرفة العربية أن يتقن القياس الصرفي، لأنه لا يوصل إلى معرفة أوزان الأسماء والأفعال وما يقودها من تغيير إلا به، وقد نبه على هذا ابن جني منذ أكثر من ألف سنة فقال: (وهذا العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية.... لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.... ولا يعلم من ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس....فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة، وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل العربية لانشغالهم بالسماع عن القياس... وإنما أردت بذلك التنبيه على فضل هذا القبيل من علم العربية، وأنه من أشرفه وأنفسه...»[٢])[٣] .

فإذا كان التصريف ميزان العربية، وإذا كان له فضله في علم العربية، وإذا كان التصريف هو السبيل لتعليم العربية لمن ليس من أهلها، وهو السبيل لمعرفة خصائص العربية والقياس على صيغها لإثراء اللغة العربية ،وهذا لا يوصل إليه إلا بعد إتقان التصريف وفروعه[٤].

وإذا قلت في مقدمة سر الصناعة: «... أن المؤلف أحال في عدة

---

(١) مناهج الصرفيين:٨٦.

(٢) انظر: المنصف: ٢٤٢/٢.

(٣)مناهج الصرفيين:٦٢.

(٤) انظر: المصدر السابق:٦٣.

مواضع من هذا الكتاب على كتابه المنصف في...»، وقال بعد إحالته عليه في إحدى المسائل: «وهذا الكتاب كأنه لاحق بذلك ومتصل به لاشتراكهما واشتباه أجزائهما، فلذلك تركنا إعادة القول هنا، وأحلنا على ذلك الكتاب في عدة مواضع من هذا»(١).

فهنا دلالة على أن سر الصناعة كان بعد تأليف المنصف والخصائص، وهذا كما ذكرت كتاباً في علم التصريف وليس في علم الإعراب ونحن نؤيد ذلك معك.

وكذلك أكدت أن ابن جني يرى أن الإعراب صنو التصريف وليس الثاني جزءاً من الأول، كما أنه يتجوز أحياناً فيقابل بين التصريف و النحو، ولكنه يدرج (التصريف) و (الإعراب) تحت علم (النحو).

وأما قولك: إن (صناعة الإعراب) لا تعني إلا التصريف، ألا ترى أنه نص على أن الإعلال يدخل في صناعة (الإعراب) وأنه لا يحذف ذلك إلا من كان خبيراً بـ (التصريف)، فالإعراب -كما ذكرنا- إنما هو لمعرفة أحوال الكلم المتنقلة، وما يطرأ على أواخرها بسبب العوامل ولو كان أبو علي يعني بـ (صناعة الإعراب) (الإعراب) نفسه لما أقحم كلمة (صناعة) في هذا المكان... وأبو علي أجل من أن يهفو هذه الهفوة... ولا صلة بين هذه المباحث وبين علم الإعراب»(٢).

فهل مراده هنا (سر صناعة التصريف) وهذا خلط فيه؟؟

وهو قد اطلع على كلام الفارسي القائل: «وإنما ذكرت الكلم المعربة

---

(١) انظر: مقدمة سر الصناعة: ١/٢٢-٢٣، و: ٢/٦٠٠.

(٢) انظر: مقدمة سر الصناعة: ١/٢٤-٢٥.

من (أنى)... ولأن هذا الضرب من اللغة يدخل في صناعة الإعراب، ويتصل أشد من اتصال غيره... وهذا يحذقه من كان دارياً بالتصريف»[١].

فمن كل ما تقدم ثبت لنا :أن ابن جني أراد سر صناعة اللغة(علم العربية) يقول الدكتور العصيلي: «وثمة خلط بين الإعراب واللغة لدى عدد من علماء العربية، فابن جني نفسه يؤلف كتاباً عنوانه: (سر صناعة الإعراب) لكن موضوعه دراسة صرفية لحروف المباني، مرتبة ترتيباً أبجدياً مع الإشارة إلى موضوعات قليلة في النحو، وهذا ابن هشام يؤلف كتابه الشهير: مغني اللبيب... فيضمنه دراسة لبعض الكلمات التي تسبب مشكلات نحوية ولغوية وربما تناول موضوعات في الفقه والأدب... ومثل كتاب ابن هشام... كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج، والذي يتضمن إلى جانب الإعراب تسعين باباً تشمل مسائل في القراءات والفقه ونظام الجملة...»[٢]، وأن الأمثل في صناعة العربية اتباع المنهج الذي توصل إليه ابن جني ،،في أن تعلم الأصوات ،و التصريف ،ومعاني الكلم ،والذي جمعهما بين دفتي كتابه (سر الصناعة)،وبهذا السر وإتقانه يكون العالم صانعاً ماهراً في النحو والإعراب والقواعد النحوية، وهو ما أطلق عليه المحدثون (علم العربية)، وأما ما ذهب إليه د. هنداوي من أن مراده التصريف، وأن صناعة الإعراب تعني صناعة الكلم[٣] فهذا صحيح من ناحية المعنى، فأغلب ما جاء في سر الصناعة من علوم التصريف... ولكن

---

(١) الإغفال: ٢٦٧- رسالة ماجستير وانظر: مناهج الصرفيين: ٧٢.

(٢) من خصائص اللغة العربية ص ٤٤.

(٣) انظر:مناهج الصرفيين:٧٢-٧٣، وسر الصناعة: ١/٢٣-٢٦.

–واللَّه أعلم– ليس هذا مراد ابن جني و الصواب ما توصلنا إليه(*).

ولقد أكد علم اللغة المعاصر بأن العلاقة بين الأسماء والمسميات علاقة اصطلاحية أو اختيارية، ولا شك في أن ذلك تغيير عقلي تحاول المناهج الحديثة إسقاط منجزاتها على ما فات من تاريخنا(١).

(هذا واللَّه أعلم بمراده).

(*)سر الصناعة: ١/٢٣–٢٦.

(١) انظر العلاقة بين الصوت والمدلول:٨٦–٩٢ عبد الكريم مجاهد، وانظر: في النظريات الحديثة وكيفية تطورها (المتأخر).
جرجي زيدان– الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية:٩٩–١٠١.

أهم نتائج البحث:

١ – لقد تباينت الحدود والتعريفات عند النحاة ،وكذلك تباينت المصطلحات ومدلولاتها، ولم تسلم الحدود لذلك من النقد والاعتراضات.

٢ – لقد نشأ علم النحو والتصريف معاً ثم فصلا على يد المتأخرين.

٣ – أن (التصريف) و (الإعراب) يُظللهما علم النحو، ثم علم العربية لأنهما ضمن علومها.

٤ – أن العلماء أدركوا تماماً هذه المصطلحات ولكنهم اضطربوا في تحديد مدلولاتها بدقة، وتهافتوا على التأليف والتصنيف ،وحاولوا أن تكون مسميات مصنفاتهم تدل على ما حوته هذه المصنفات من دلالات، ومرتبطة بالعلوم التي صنفوا فيها.

٥ – أن ابن جني كان عالماً فذاً لا يشق له غبار في التفكير المنطقي،و في وضع المنهجية العلمية للإبداع في علوم العربية.

٦ – أن فكر ابن جني وإلمامه بأصول العربية جعلاه يبدع في علم الأصوات والتصريف ،كما برع وأبدع في اللغة والنحو، فكان قائداً ومؤسساً بعد سيبويه بلا منازع ،وكان قبل العلم الحديث مهندساً للبناء الذي يجب أن يكون عليه بناء العَالِم العربي المُتقِن المُجِيد القادر على الممارسة والتمرين.

٧ – أن مراد ابن جني من كتابه هو كشف (السر) وراء الإبداع والتميز والإتقان بالعلوم العربية، فالصوت ثم التصريف والدلالة والمعنى، ثم النحو والإعراب هما سِرُ النجاح والتفوق لمن أراد الإلمام بعلوم اللغة العربية ،وخوض غمارها بقدم ثابتة.

من المصادر والمراجع:

١- ابن عصفور والتصريف/ تأليف د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت.

٢- أخبار النحويين البصريين – السيرافي – نشره فريش كونكو – بيروت – ١٩٣٦م.

٣- أسس علم اللغة – ماريو باي – ترجمة د. أحمد مختار عمر – جامعة طرابلس – ١٩٨٠م

٤- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة ٣، بيروت ١٤٠٨/١٩٨٨

٥- الإغفال في ما أغفله الزجاج، أبو علي الفارسي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة عين شمس، ١٤٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٦- الاقتراح في علم أصول النحو، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تقديم د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة) مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت) ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى.

٩- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تح: د.مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت، ط٦، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٠- البسيط في شرح الجمل، للزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور :عياد الثبيتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، بيروت، مطبعة دار الغرب الإسلامي.

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ثم محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.

١٢- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، إدار الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨.

١٤- التصريح على مضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، على ألفية ابن مالك، للشيخ جمال الدين أبي محمد بن عبد الله يوسف بن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله .

١٥- تصريف الأفعال، للشيخ عبد الحميد عنتر، الطبعة الخامسة، مصر، ١٩٥٢م.

١٦- التصريف الكوفي في كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي

حيان الأندلسي، إعداد: عائدة سعيد البصلة ، ماجستير، نحو وصرف، كلية التربية للبنات بالرياض، قسم اللغة العربية،١٤١٨هـ.

١٧- التصريف الملوكي، صنفه أبو الفتح ابن جني، عني بتصحيحه محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر ط١.

١٨- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، بإشراف الأستاذ الدكتور حسين نصار، ١٩٨١م-١٤٠١هـ، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل.

١٩- التمام، ابن جني، حققه القيسي والحديثي ومطلوب، بغداد ١٣٨١هـ- ١٩١٢م.

٢٠- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، راجعه محمد علي البجاوي. الدار القومية للطباعة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢١- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح: د. فخر الدين قباوة، ط٥ ١٤١٦/١٩٩٥ .

٢٢- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر.

٢٣- الخاطريات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: علي ذو الفقار شاطر، دار الغرب الإسلامي.

٢٤- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٥- دراسات في اللسانيات العربية، د. عبد الحميد عنتر، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٢٦- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار المعارف – ١٩٧٣م، مصر

٢٧- دراسات في فقه اللغة- لصبحي الصالح-مطبعة جامعة دمشق- ١٣٧٩هـ

٢٨- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن حني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢٩- سر الفصاحة لأبي محمد عبد اللَّه بن محمد بن سعيد الخفاجي ط١ دار الكتب المصرية – بيروت – ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م،

٣٠- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور بدوي المختون، ١٤١٠هـ، مصر.

٣١- شرح الحدود النحوية تأليف جمال الدين بن عبد اللَّه الفاكهي دراسة وتحقيق: صالح بن حسين العائد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١/١٩٩٠م

٣٢- شرح الشافية للرضي الإستراباذي ، مع شرح شواهده للبغدادي حققه و ضبطه : الأساتذة ، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلميه – بيروت ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢ م

٣٣- شرح المفصل تأليف الشيخ موفق الدين بن يعش النحوي، عالم الكتب بيروت.

٣٤- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة – جامعة أم القرى – دار الغرب الإسلامي.

٣٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ .

٣٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ج٢) تحقيق: د.رمضان عبد التواب ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م ، مركز تحقيق التراث ، ونفس المصدر (ج١) تح: د.رمضان عبد التواب ، محمود فهمي حجازي د.محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٦م ، (ج٣)، تح: د.فهمي أبو الفضل، مراجعة د. رمضان عبد التواب، د.محمود علي مكي، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

٣٧- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف،لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٣/الكويت.

٣٨- شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تح: بركات يوسف هبود – المكتبة العصرية – بيروت.

٣٩- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق د عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ .

٤٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ٣٩٣، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار القلم، الطبعة

الرابعة، ١٤٠٧.

٤١- الضروري في صناعة النحو للقاضي أبي الوليد بن رشد تحقيق :منصورعلي عبد السميع،دار الفكر العربي١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م

٤٢- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر.

٤٣- العلاقة بين الصوت والمدلول_دراسة في كتاب -دراسات في اللغة والنحو-عبد الكريم مجاهد-دارأسامة-ط١-

٤٤- علم فقه اللغة العربية، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة.

٤٥- علم اللغة العام - الأصوات - د. كمال بشر - دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

٤٦- الفاضل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.

٤٧- الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٤٨- الفهرست، لابن النديم، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤٩- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٠- الكليات للكفوي، تح، عدنان درويش ، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، بيروت .

٥١- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليحات، دار الفكر المعاصر – بيروت – دار الفكر دمشق.

٥٢- لسان العرب، تأليف محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٣- اللمع في العربية، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق فائز فارس، الكويت، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٥٤- المثل الثائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير – تح. محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية بيروت – ١٤١٦/١٩٩٥م

٥٥- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٦- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحتوي على شرح السيد جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار، ومناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي، عالم الكتب بيروت.

٥٧- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، للعلامة الجاربردي، ومعه حاشية ابن جماعة على الشرح، عالم الكتب بيروت.

٥٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني الجزء الأول، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، القاهرة، ١٣٨٦هـ. الجزء الثاني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ. يشرف على إصدارها محمد

توفيق عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي .

٥٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٦٠- مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط٢،١٩٧٤م-١٣٩٤هـ.

٦١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد إبراهيم أبو الفضل، دار الجيل، بيروت.

٦٢- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، دار الفكر للطباعة والنشر، مكتبة الرياض الحديثة.

٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦٤- المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة ١٩٦٢م، دار الحديث.

٦٥- مفردات الألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم ،دمشق الدار الشامية ، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٦٦- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، قدم له د محمد عز الدين السعيدي-داراحياء العلوم

٦٧- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٦٨- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٩- من خصائص اللغة العربية (بحث) د. عبد العزيز العصيلي، الإصدارات العامة للجمعية العلمية للغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ٣.

٧٠- مناهج البحث في اللغة -د تمام حسان-القاهرة-١٩٥٥م

٧١- مناهج الصرفيين ومذاهبهم (في القرنين ٣-٤) تأليف د. حسن هنداوي - دار القلم (دمشق) ط١ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م،

٧٢- النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة.

٧٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

٧٤- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، جمع د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٧٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين الخاني، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ، على نفقة محمد أمين الخانجي وشركاه بمصر والآستانه .

محتويات البحث

مقدمة:

الفصل الأول: أبرز المصطلحات التي أطلقها العلماء على (علم النحو والصرف)

أولاً تعريف الحد والمعرِّف:

ثانياً: علم العربية:

ثالثاً: علم النحو:

رابعاً: علم التصريف أو الصرف:

خامسا: علم الإعراب:

سادساً: الصناعة:

سابعاً: علاقة النحو والتصريف (نبذة بسيطة):

الفصل الثاني: كشف السر الذي أشار إليه ابن جني في (سر صناعة الإعراب)

أولاً: رأي محققي نسخ الجزء الأول من (سر الصناعة)

ثانيا: تحليل مصطلحات عنوان كتاب ابن جني (سر صناعة الإعراب)

ثالثاً: النتيجة:

أهم نتائج البحث

المصادر والمراجع:

محتويات البحث.